



مجلس النواب الأردني

مجلس الأعيان

الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة التاسع

محضر الجلسة الاستثنائية الأولى

المعقودة يوم الخميس ٣ ربيع الأول ١٣٩٣ هـ الموافق ٥ نيسان ١٩٧٣ م.

الجلد (١٨)

العدد (٧)

مجلس الأعيان

صفحة

١٥٦

١ - تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة دعوة مجلس الأمة للاجتماع في دورة استثنائية.

١٥٨

٢ - تلاوة الإرادة الملكية السامية المتضمنة الموافقة مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية لسنة ١٩٧٣ الى ابحاث الدورة الاستثنائية لمجلس الأمة.

هكذا في الأصل

صفحة

- ٣ - ثلاثة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣ الى اجات الدورة الاستثنائية لمجلس الامة . ١٥٨
- ٤ - ثلاثة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٣٤٩) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٤ حول مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣ . موافقة كما ورد من النواب / للحكومة ١٥٩
- ٥ - ثلاثة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٥١) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/١٣ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ . موافقة للحكومة ١٦٣
- ٦ - مقررات اللجنة القانونية : - ١٦٥
- أ - قرار رقم (٥) المؤرخ في ١٩٧٣/٢/١٤ بشأن مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢ . (مؤجل) ١٦٥
- ب - قرار رقم (٦) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/١٩ بشأن : - ١٦٥
- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٢ موافقة كما ورد من النواب / للحكومة ١٦٦
- ٢ - القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة . موافقة كما ورد من النواب / للحكومة ١٦٨
- ٣ - القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢ المعدل لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة . مؤجل ١٧٧
- ج - قرار رقم (٧) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/٢٦ بشأن : - ١٧٩
- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ . مؤجل ١٧٩
- ٢ - القانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة . موافقة كما ورد من النواب / للحكومة ١٨٠

صفحة

- د - قرار رقم (٨) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٢ بشأن مشروع قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢ . موافقة / للحكومة ١٨٩
- هـ - قرار رقم (٩) المؤرخ في ١٩٧٣/٤/٣ بشأن مشروع قانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٣ . موافقة على التعديلات يعاد / للنواب ٢٢٦
- ٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٣) المؤرخ في ١٩٧٣/٢/٠٥ بشأن مشروع قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية رقم (٤٠) لسنة ١٩٧٢ . مؤجل ٢٢٤
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم تعين) ٢٣٥

• كلمة معالي العين السيد وصفي خيري التوايح راع برقية شكر لجلالة الملك المعظم هشام بن عبد الله لرحلته الى الاردن . (البطريرك)
لأوقات تأخر هذا العدد .

هكذا هو الحق

مجلس الاعيان

مجلس الاعيان

اجتمع المجلس علنا وينصاب قانوني في الساعة
الحادية عشرة صباحا من يوم الخميس الواقع في
١٩٧٣/٤/٥ برئاسة دولة السيد سعيد المفتي رئيس
المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير.

وتغيب معتلرا الاعيان المحترمون السادة :
الحاج فؤاد عبد الهادي ، حافظ الحمد الله ، حسن
الكاتب ، عبد الرحمن الشريف .

وتغيب بدون معلومة معالي السيد مازن
المجلوني وسعادة السيد احمد الخليل .

وحضر من الحكومة

رئيس الوزراء ووزير الدفاع دولة السيد
احمد اللوزي .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية معالي
السيد احمد الطراونة .

وزير الاشغال والتعمير معالي الدكتور صبيح
امين عمر .

وزير دولة معالي السيد رشاد الخطيب .

وزير الزراعة معالي السيد خالد الحاج حسن .

وزير الصحة معالي الدكتور فريد العكشة .

افتتاح الجلسة :

السيد الرئيس

النصاب قانوني : اعلن افتتاح الجلسة

(بسم الله الرحمن الرحيم)

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال
اليوم .

١ - تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة
دعوة مجلس الامة للاجتماع في دورة
استثنائية .

دولة الرئيس

ارجو من الامين العام تلاوة الارادة الملكية
السامية بدعوة المجلس .

وهنا وقف جنيع من في القاعة :

السيد الامين العام

نحى المحسن بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى الفقرة (١) للمادة ٨٢ من الدستور

نصدر ارادتنا بما هو آت : -

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتبارا من يوم الخميس الواقع في ١ آذار ١٩٧٣ من
اجل اقرار الامور التالية :

- ١ - مشروع القانون المدني لسنة ١٩٧٣ .
- ٢ - مشروع قانون رعاية وتشغيل المكفوفين لسنة ١٩٦٥ .
- ٣ - قانون مؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية
وشركة نقلات السياحة الاردنية المساهمة المحدودة .
- ٤ - مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٢ .
- ٥ - مشروع قانون بالغاء قانون تصديق امتياز التنقيب عن البترول واستثماره في المملكة الاردنية الهاشمية لسنة ١٩٧٣ .
- ٦ - مشروع قانون تصديق اتفاقية مزايا وحصانات اتحاد اذاعات الدول العربية لسنة ١٩٧١ .
- ٧ - قانون مؤقت رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٦ قانون مراقبة العملة الاجنبية .
- ٨ - مشروع قانون معدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٨ .
- ٩ - مشروع القانون الملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٧١ .
- ١٠ - قانون مؤقت رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ١١ - قانون مؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون تنظيم المدن والقرى والابنية .
- ١٢ - مشروع قانون المجارى العامة لسنة ١٩٧٠ .
- ١٣ - مشروع قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢ .
- ١٤ - مشروع قانون معدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ .
- ١٥ - مشروع قانون معدل لقانون القواعد العسكرية لسنة ١٩٧٢ .
- ١٦ - مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ .
- ١٧ - القانون المؤقت رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة .
- ١٨ - القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ للمجلد لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة .
- ١٩ - مشروع القانون المعدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٢ .

هنا
مجلس الاعيان

- ٢٠- مشروع قانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٢ :
- ٢١- مشروع قانون المؤسسة العامة للتأمين لسنة ١٩٧٢ .
- ٢٢- مشروع قانون معدل لقانون الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ .
- ٢٣- مشروع قانون معدل لقانون نقابة المحامين النظاميين لسنة ١٩٧٣ .
- ٢٤- مشروع قانون الاحوال المدنية لسنة ١٩٧٣ .
- ٢٥- مشروع قانون معدل لقانون الضريبة الاضافية لسنة ١٩٧٣ .
- ٢٦- مشروع قانون معدل لقانون جوازات السفر لسنة ١٩٧٣ .
- ٢٧- مشروع قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٢/٢٤

الحسين بن طلال

رئيس
الوزراء
احمد اللوزي

وزير
الداخلية
احمد الطراونة

الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها : -
١ - مشروع قانون مؤسسة التنمية الصناعية
لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٣/١٧ الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
احمد اللوزي

٣- تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة
اضافة مشروع تعديل الدستور الاردني
لسنة ٧٣ الى اجاث الدوزة الاستثنائية
لمجلس الامة

دولة الرئيس
الامير من الامين العام تلاوة الارادة الملكية
السامية حول اضافة مشروع الدستور

٢- تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة
اضافة مشروع قانون مؤسسة التنمية
الصناعية لسنة ١٩٧٣ الى اجاث الدوزة
الاستثنائية لمجلس الامة.

دولة الرئيس

ارجو من الامين العام تلاوة الارادة الملكية
السامية حول اضافة قانون مؤسسة التنمية

السيد الامين العام

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور
نأمر بما هو آت :
يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة
الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ التي دعي مجلس

السيد الامين العام

قرر مجلس النواب في جلسته الثانية من الدورة
الاستثنائية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٤ الموافقة
على مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣
بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ، وقد وافق
المجلس عليه بصورة مستعجلة بناء على طلب الحكومة .

ابث الى دولتك ثلاثين نسخة منه ، رجاء
التكرم بعرضه على مجلسكم الموقر حتى اذا مسألك
الموافقة تكرم دولتك باعلامي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب
كامل عريقات

السيد الامين العام

اجتمعت اللجنة القانونية ووضعت القرار التالي:

السيد المقرر

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها
القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٤/٥ بحضور كامل الاعضاء
ونظرت في تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣
المحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته
وتدقيقه قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه
كما ورد من مجلس النواب الموقر وتوصي اللجنة
المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

السيد ميرزا

باسمدي ما في شك نحن نقر الحكومة باله ليس
بالامكان معالجة الخلات الشاغرة بمجلس النواب الا
بتعديل الدستور بالشكل الذي ورد فيه من الحكومة
انما هذا لا يمنع من الاستفسار عن القطع : القطع
الاول : هذه مادة التعديل مضاف الى مادة (٨٨)

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية
بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور
نأمر بما هو آت :-

يضاف ما يلي الى الامور المعينة في الارادة
الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٤ التي دعي
مجلس الامة في دورة استثنائية من اجل اقرارها :

١ - مشروع تعديل الدستور الاردني لسنة
١٩٧٣ .

٢ - مشروع قانون الاتحاد الوطني العربي
لسنة ١٩٧٣ .

١٩٧٣/٣/٢٧

الحسين بن طلال

وزير الداخلية
احمد الطراونة

(وهنا جلس الجميع)

٤- تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب
رقم (٣٤٩) حول مشروع تعديل الدستور
الاردني لسنة ١٩٧٣

دولة الرئيس

يلى كتاب مجلس النواب حول تعديل الدستور
السيد الامين العام

الرقم ٣٤٩/١/٢

التاريخ ١٩٧٣/٤/٤

دولة رئيس مجلس الاعيان الامم
عملا باحكام المادة (١٢٦) والفقرة الثالثة من
المادة (٨٤) من الدستور .

هنا

التعديل الوارد يقول في المادة الاصلية « اذا شغل محل احد اعضاء مجلس الاعيان والشراب بالوفاء او الاستقالة او غير ذلك من الاسباب فيملا محله بطريق التعيين اذا كان عيناً او الانتخاب الفوري اذا كان نائباً » التعديل بالذات يقول « اما اذا شغل محل احد اعضاء مجلس النواب في اية دائرة انتخابية لأي سبب من الاسباب » يعني كلمة (لأي سبب من الاسباب) وردت في المادة الاصلية ووردت في المادة المضافة هي تعريف الاسباب الواردة في المادة الاصلية هي نفس تعريف الاسباب الواردة ما هو السبب في التكرير هل هو غير مقصود ؟

دولة رئيس الوزراء

الحقيقة ان التكرير هنا للتأكيد ولان هناك اسباب قد تجمد وتكون ضئير واردة بالتخصيص وبالتعريف مثل الذي هرب مع الفدائيين .

السيد ميرزا

هل المقصد من الاسباب الواردة في المادة الاصلية تعريف الاسباب الواردة في المادة نفس التعريف .

معالي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

دولة الرئيس ان اسباب ذكرها هو ان المادة فقرة استثنائية لظروف القاهرة . فيجب ان يرد فيها الاسباب ، الاسباب المقصودة هنا الوفاة او العزل او الاستقالة او الغياب بعض الاحيان يقرر مجلس النواب للغياب . فيجب ذكرها لان الفقرة اضيفت لزيادة لاسباب القاهرة فيجب ان تكرر فيها حتى لا تؤخذ على محمل آخر بتكون اسباب .

السيد ميرزا

يا سيدي مفهوم يعني عادة لما يصير في جدل في التفسير يعاد البحث في التفسير لمخضر الجلسات فنحن نريد ان نؤكد بان تعريف الاسباب السابقة هي تعريف للاسباب الحالية .

النقطة الثانية ، ظروف القاهرة يرى معها مجلس الوزراء . الظروف القاهرة ما في شك ظروف القاهرة موجودة في الضفة الغربية لكن هي غير موجودة في كل انحاء المملكة . الظروف القاهرة يجب ان تكون محصورة في المنطقة المقصودة بالتعديل منطقة الضفة الغربية مش الضفة الشرقية .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية احمد الطراونة

انما نحن لا نستطيع ان نكرس احتلال في دستور .

السيد ميرزا

لا نكرس احتلال يجوز في المستقبل تكون ظروف القاهرة اثنين في الانتخابات تشاخصوا تقول ظروف القاهرة .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية احمد الطراونة

ليست قضية ظروف ارجوان يكون حتى مفهوم الظروف القاهرة ، ظروف القاهرة ادت الى ذلك هو الاحتلال لكن لم يجب ان نكرس هذا في الدستور ونوضعه في الدستور انما بقية الاسباب تستطيع الحكومة ان تجري الانتخابات منها كانت الظروف ان النقاش الذي اثرت عليك مقصود به الاحتلال .

السيد ميرزا

المقصود بالظروف القاهرة الاحتلال .

دولة الرئيس

بدي اسأل سؤال بسيط بالطريقة التي يراها المجلس شو تقدر تفهم .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية احمد الطراونة

نحن عندنا اصول الانتخاب لكن هنا جاء وضع مجلس النواب اذا دخلنا بالدستور في كيف يجري مجلس النواب هذه العملية انما ترك ان يقرر مجلس النواب اول ما يقوم بعملية الانتخاب يقرر طريقة يسير عليها هذه الطريقة تعتبر كأنها من احكام الدستور يعني ترك الرأي لمجلس النواب بالشكل الذي يراه قد يطلب مجلس النواب من لجنة من لجانه انما تشوف قد يطلب مجلس النواب ترشيحات ، قد يطلب مجلس النواب نحن مرشحين او متشحين فلان يعني امر مطروح الى المجلس . لان هذه اسهل وسيلة وجدناها والا اذا دخلنا في الاصول بدنا نظام كامل لهذه الفقرة .

دولة رئيس المجلس

تتلى المادة المتعلقة بالتصويت .

السيد الامين العام

الفقرة (٣) من المادة (٨٤) من الدستور

نص : -

(٣) اذا كان التصويت متعلقاً بالدستور او بالاقتراح على الثقة بالوزارة او بأحد الوزراء فيجب ان تعطى بالمناقشة على الاعضاء باسمائهم وبصوت عال .

دولة رئيس الوزراء

تتلى الاسماء الموافقة على تعديل الدستور .

السيد الامين العام

دولة السيد سعيد المفتي

السيد المفتي

موافق .

السيد الامين العام

سيادة الشريف حسين بن ناصر .

الشريف حسين بن ناصر : موافق .

السيد الامين العام

دولة السيد احمد اللوزي .

السيد اللوزي : موافق .

السيد الامين العام

معالي الدكتور صبيح امين عمرو .

السيد عمرو : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد عبد الله صلاح .

السيد صلاح : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد احمد الطراونة .

السيد الطراونة : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد مصطفى دودين .

السيد دودين : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد صالح المشر .

السيد المشر : موافق .

هكذا هو الوضع

السيد الامين العام

معالي السيد عبد الرحمن خليفة .

السيد خليفة : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد وصفي ميرزا .

السيد ميرزا : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد علي الهنداوي .

السيد الهنداوي : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد رشاد الخطيب .

السيد الخطيب : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد انطون عطا الله .

السيد عطا الله : موافق .

السيد الامين العام

معالي السيد ادمون روك .

السيد روك : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد وديع دحمس .

السيد دحمس : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد نايب الخريشه .

السيد الخريشه : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد جمعه حياذ .

السيد حياذ : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد مجرم العلوان .

السيد العلوان : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد ابراهيم كرشان .

السيد كرشان : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد سامان اريتمه .

السيد اريتمه : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد محمد محمود ارشيد .

السيد ارشيد : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد محمد ابوتايه .

السيد ابوتايه : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد علي المهابيه .

السيد المهابيه : موافق .

السيد الامين العام

سعادة السيد عبدالله التل .

السيد التل : موافق .

السيد الامين العام

الرقم ٢٥١/١/١٥/٢

التاريخ ١٩٧٣/٣/١٣

دولة رئيس مجلس الاعيان الاغخم

بالاشارة الى كتاب دولتك رقم ٤٤/١/١٥/٢

المؤرخ في ١٩٧٣/١/٢٤

عرضت على مجلس النواب التعديل الذي ادخله مجلسكم الموقر على الفقرة (ب) من البند (٤) من المادة (٩) المعدلة بالمادة الثانية من مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ المعاد برفق كتاب دولتك المشار اليه اعلاه .

وبعد النظر والدراسة . قرر مجلس النواب في جلسته الاولى من الدورة الاستثنائية الاولى الموافقة على هذا التعديل وحل مشروع القانون المذكورة كما ورد من مجلس الاعيان الموقر فأرجو دولتكم الاحاطة علما بذلك والتكرم باجراء مقتضى الدستوري .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

كامل عريقات

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢ .

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق المجلس فيها عليه وكما سيرفع الى الحكومة الموقرة .

وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق المجلس

عليها بالاجماع وكما سيرفع بها الى الحكومة الموقرة .
تعديل الدستور الاردني لسنة ١٩٧٣

المادة الاولى : تعدل المادة (٨٨) من الدستور الاردني باضافة الفقرة التالية اليها :-
اما اذا شغل محل احد اعضاء مجلس النواب في اية دائرة انتخابية لاي سبب من الاسباب وكانت هنالك ظروف قاهرة يرى معها مجلس الوزراء ان اجراء انتخاب فرعي للملك المحل امر متعديري فمجلس النواب باكثرية اعضائه المطلقة وخلال شهر من تاريخ اشعاره بذلك بانتخاب عضو للملك ذلك المحل من بين ابناء تلك الدائرة الانتخابية ممن تنطبق عليه احكام الدستور وذلك بالطريقة التي يراها المجلس مناسبة .

المادة الثانية : يعمل بهذا التعديل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة : مجلس الوزراء مكلف بتنفيذ احكام هذا التعديل .

٥ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (٢٥١) المؤرخ في ١٩٧٣/٣/١٣ بشأن مشروع القانون المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٢

السيد الرئيس

يتلى كتاب مجلس النواب حول قانون تسوية لاراضي والمياه .

هذا هو النص

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع قانون تسوية الاراضي والمياه رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٩) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء في البند (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

٤ - أ - اذا املت اية طريق او اي جزء منها واقعة خارج الحدود البلدية او التنظيمية للبلديات جاز لمجلس الوزراء ان يقرر الغاء هذه الطريق او اي جزء منها وتعتبر عندئذ رقبعة الارض لتلك الطريق او اجزاها الملغاة ملكا للحكومة .

ب - اذا املت اية طريق ممسوحة وميمنة على الخرائط او مجرى ماء او اي جزء منها واقعين ضمن حدود المناطق البلدية او المناطق التنظيمية للبلديات فيجوز للمجلس ان يقرر الغاء تلك الطريق او ذلك المجرى او اي جزء منها وتصبح عندئذ ملكا للبلدية الواقعة هذه الاراضي ضمن حدودها البلدية والتنظيمية على ان تصحح القيود في دائرة الاراضي وفقا لقرار المجلس البلدي .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصلي باضائة النص التالي الى آخر البند (٦) ويعد (كلمة الثلاثة) منها :-

و . بالنسبة عنهم ويكون قرار الاكثرية في حالة تصديقه من قبل المدير قطعيا واذا تعدل دفع التعويض المقرر لصاحب التفت في حينه فيجوز للمدير او للموظف المفوض من قبله وضع اشارة الحجز على قيد القطعة المضافة اليها التفت لقاء مبلغ التعويض المقرر باسم صاحب حق التعويض على ان تسري عليه القابضة القانونية بعد (٣٠) يوما من انقضاء المدة القانونية نسبة على تعليق جدول الحقوق المختص ويكون لهذا الحجز مفعول الحجز الاجرائي او ينفذ القرار بواسطة دائرة الاجراء عند الانقضاء .

رفع اشارة الحجز عند دفع القيمة لصاحب حق التعويض او بعد ايداعها امانة باسمه لدى محاسب القضاء المختص وفي الحالة الثانية يقرم موظف الاراضي بايلاغ صاحب حق التعويض بما تم العمل على استرداده .

٦ - مقررات اللجنة القانونية

دولة الرئيس

تتلى مقررات اللجنة القانونية وليفضل عبد الرحمن باشا

(أ)

السيد المقرر

قرار رقم (٥)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤ بحضور مقرر اللجنة سعادة السيد احمد الخليل والاعضاء السادة : معالي السيد عبد الرحمن خليفه ، معالي السيد علي الهنداوي ، معالي السيد صالح المعشر ، عطوفة السيد عبد الله التل وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق . وقد حضر الاجتماع بناء على طلب اللجنة كل من معالي وزير الداخلية ومعالي وزير الثقافة والاعلام وعطوفة مدير المطبوعات والنشر وسعادة العين المحترم السيد جمعه حماد .

ونظرت في مشروع قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٧٣ وبعد ان استمعت اللجنة الى آراء وبيانات من كل من معالي وزير الداخلية ومعالي السيد وزير الثقافة والاعلام والى آراء وجهة نظر العين المحترم سعادة السيد جمعه حماد ، وبعد مناقشة هذا القانون ودراسة دراسة والية في جميع مواد ، قررت اللجنة توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب الموقر . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها : اللجنة القانونية

السيد ميرزا

ريد ان تناقش قانون الصحافة والمطبوعات

الوارد كما ورد من مجلس النواب اطلب الكلام .

دولة الرئيس

المنافسة طويله .

السيد حماد

هذا القانون مهم بالنسبة الى البلد فلا يجوز ان يمر دون مناقشة وتحميص واستعراض لكل مادة فيه .

دولة الرئيس

يؤجل الى جلسة اخرى .

الجميع : موافقون

(ب)

السيد المقرر

قرار رقم (٦)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٩ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان بحضور المقرر سعادة السيد احمد الخليل والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفه ، ومعالي السيد علي الهنداوي ، ومعالي السيد صالح المعشر ، ومعالي السيد انطون عطا الله ، ومعالي السيد ادمون روك ، وعطوفة السيد عبد الله التل وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين الملغاة الحالية عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراستها وتديقها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي :-

١ (الموافقة على مشروع القانون المعدل لقانون القواعد العسكرية لسنة ١٩٧٢ بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

هكذا في نسخة

(٢) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .

(٣) الموافقة على القانون المؤقت رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢ للمعدل لقانون المجاري المسماة في منطقة امانة العاصمة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر ، مع اجراء التعديل التالي عليه هو :-

« حذفت عبارة (وتخرجها) الواردة في السطر الثاني من البند (١) للفقرة (أ) من المادة الثالثة المعدلة » .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

- ١ -

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٢ كما ورد من مجلس النواب ؟

الجميع موافقون .

« وهذا نص القانون كما ووفق عليه وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة » .

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل بناء على اقتراح بعض اعضاء مجلس النواب وقرار المجلس بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٠ عملا بالمادة (٩٥) من الدستور وذلك ليتمكن اعادة الحقوق التقاعدية للذين حرروا منها بسبب الحكم عليهم بجرائم خلة بأمن الدولة الداخلي.

المادة كما وردت من	الاجراءات اللجنة القانونية
موافقة كما وردت من الحكومة	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٦) المؤرخ في ١٩/٣/١٩٧٣ البند (١) ه
المادة كما وردت من	المادة كما وردت من
المادة (٣٠) من القانون الاصل	تعديل المادة (٣٠) من القانون الاصل
بموجب القرار رقم (٨) لسنة ١٩٦٥	بموجب القرار رقم (٨) لسنة ١٩٦٥
المادة المسكون بها الآن	المادة المسكون بها الآن
المادة المسكون بها الآن	المادة المسكون بها الآن

هكذا حد الخط

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٧٣) ويقرأ مع قانون التقاعد العسكري رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٠) من القانون الاصلي باضافة الفقرة التالية اليها تحت حرف (ح) .
ح - تعاد الحقوق التقاعدية للذين حرموا منها

بسبب الحكم عليهم بجرمة مخلة بأمن الدولة الداخلي اذا كانوا ممن شملهم قانون العقو العام رقم (٨) لسنة ١٩٦٥ .

- ٢ -

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم (٥٥) لسنة ١٩٧٢ قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب للوقر .

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما ووفق عليه وبالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة .

الاسباب الموجبة

لقانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

لما كانت الحاجة تستدعي اعادة تنظيم الوضع القائم حالياً في مصلحتي المياه والمجاري في امانة العاصمة لزيادة كفاءة عمل هاتين المصلحتين على احسن وجه من النواحي الفنية والاقتصادية والادارية لذلك فقد ارتوت ضرورة وضع مشروع القانون المشار اليه لتأمين هذه النواحي بالاضافة الى ان هذا القانون جاء نتيجة دراسات الخبراء والمستشارين ونصيحة خبراء البنك الدولي وكشروط من شروط لتمويل مشروع المياه والمجاري العامة في مدينة عمان بقروض يمنحها لهذه السلطة : علماً بأن تأسيس هذه السلطة لا يتعارض مع الوضع القائم ولن يتعارض مع اي دائرة أو مصلحة موجودة او تستجد ولها علاقة بموضوع المياه والمجاري :

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة

المادة ١ - اسم القانون

يسمى هذا القانون (قانون سلطة المياه والمجاري في منطقة العاصمة لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعاريف :

يكون للكلمات والعبارات التالية الواردة في هذا القانون او اي نظام صادر بمقتضاه المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على خلاف ذلك :

(السلطة) سلطة المياه والمجاري في منطقة امانة العاصمة المؤلفة بموجب هذا القانون .

(الامانة) امانة العاصمة .

(المجلس) مجلس ادارة السلطة .

(الرئيس) رئيس المجلس .

(قانون المياه) قانون مياه مدينة عمان رقم ١٤ لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

(قانون المجاري) قانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة رقم (١) لسنة ١٩٦٥ وتعديلاته والأنظمة الصادرة بمقتضاه .

(منطقة التزويد) أية مساحة من الارض او كمية من الماء تساهم مياهها في تزويد أية محطة مياه تابعة للسلطة .

(الاغراض المنزلية) الشرب والغسيل وري الحدائق والمتطلبات الصحية المنزلية المستهلك

ولجميع الاشخاص الذين يعيشون معه .

هذا هو النص

(الكساحة) مياه المجاري والقضلات السائلة والاستعمالات المختلفة للمياه سواء كانت لأغراض منزلية أو صناعية أو تجارية وما تحمله من عوادم غير محظور تصريفها .
(مجاري المياه) مجاري المياه الجوفية والمياه السطحية ومياه الأمطار . وتخصص للكلمات والعبارة الأخرى نفس المعاني المخصصة لها في قانون مياه مدينة عمان وقانون المجاري :

المادة ٣ - تأسيس السلطة

- أ - يؤسس بمقتضى هذا القانون (ضمن حدود منطقة الامانة البلدية والتنظيمية سلطة تسمى (سلطة المياه والمجاري في منطقة الامانة) ويكون لها شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري؟
- ب - تدار السلطة كهيئة عامة للخدمات .
- ج - ترتبط السلطة بأمين العاصمة .
- د - للسلطة ان تشتري وتنتج وتمتلك الاموال المنقولة وغير المنقولة وان تبرم العقود وان تقاضي وتقاضي بهذه الصفة وان تنبذ عنها بالاجراءات القضائية المتعلقة بها وكذا خاصا عنها او اكثر بالصلاحيات التي تقررها له .

المادة ٤ - تهدف السلطة الى تحقيق الأغراض التالية :

- أ - ضمان الحصول على كميات كافية من المياه وتوزيعها لوفاء باحتياجات السكان القاطنين ضمن حدود الامانة وضمن اية منطقة مجاورة يقرر المجلس - بموافقة رئيس الوزراء - تشميلها بأحكام هذا القانون ، بما في ذلك المياه اللازمة للاستعمالات التالية :
 - ١ - الشرب والأغراض المنزلية الأخرى .
 - ٢ - تنظيف الشوارع وتصريف الكساحة .
 - ٣ - الحماية من الحريق وإطفائه .
 - ٤ - الاستعمالات الصناعية والتجارية .
 - ٥ - سقي الحدائق وسد حاجة المساح العامة والخدمات المشابهة .
- ب - حفظ المياه المذكور اعلاه من خطر التلوث .
- ج - تخزين المياه الجوفية والحفاظ عليها من الاستغلال السيئ واحتمال التلوث .
- د - اجراء مسح لاستهلاك المياه ومنع تبديدها وفرض القيود على استعمالها اذا لزم .
- هـ - العمل على تصريف مياه المجاري والمياه السطحية بمياه الأمطار بالطرق الصحية بواسطة شبكات تصريف وما شابهها .
- و - اتخاذ الخطوات اللازمة لدراسة التعديلات او الترميمات لتلبية احتياجات المستقبل والتخطيط لها وتنفيذها .

المادة ٥ - منطقة السلطة :

- أ - تشمل منطقة السلطة جميع المناطق ضمن حدود الامانة البلدية والتنظيمية وترسماتها .
- ب - يجوز توسيع منطقة السلطة (بقرار من المجلس وبموافقة المجلس الأعلى للتنظيم لتشمل المناطق البلدية المجاورة وغيرها ، وعلى الاخص مناطق التزويد ومناطق تصريف المجاري) .
- ج - لا يجوز فصل احدى المناطق المذكور او التخلي عنها الا بقرار من المجلس وموافقة المجلس الأعلى للتنظيم وفي حالة الخلاف يرفع الامر الى مجلس الوزراء الذي يكون قراره قطعياً .
- د - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تعتبر السلطة الجهة المختصة باعطاء التصاريح المتعلقة بتخصيص واستعمال واستخراج المياه الجوفية والسطحية ضمن منطقة السلطة ، ولا يجوز لأي دائرة او سلطة منح أي ترخيص او اعطاء أي حق بتخصيص او استعمال او استخراج المياه الجوفية او السطحية ضمن منطقة السلطة دون موافقتها وكل رخصة او قرار يصدر خلافاً لذلك يعتبر باطلاً .

المادة ٦ - الصلاحيات والواجبات :

- أ - مع مراعاة احكام قانوني مياه مدينة عمان والمجاري العامة في منطقة امانة العاصمة تحول السلطة كافة الصلاحيات والواجبات الضرورية لتحقيق اغراضها كالواجبات التالية :
 - ١ - وضع سياسة عامة للمياه والمجاري العامة في منطقة الامانة وتطويرها على ان تهدف هذه السياسة في الدرجة الأولى الى رفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان .
 - ٢ - ضمان حاجة المناطق المشمولة بأحكام هذا القانون من المياه وضمان وسائل تصريف الكساحة والمياه السطحية ومياه الفيضانات والأمطار والاستفادة منها ما أمكن ذلك بما في ذلك وضع تصاميم ومواصفات شبكات المياه والمجاري العامة وتوابعها وتنفيذها بالذات او بواسطة معاهدين وإدارتها وتشغيلها .
 - ٣ - ابرام العقود اللازمة لتحقيق اغراضها .
 - ٤ - الاستملاك والحيازة القورية للأراضي او حقوق الماء او كليهما ضمن منطقة السلطة او اي حقوق انتفاع أخرى تتعلق بالأرض أو الماء أو بطريق الاستيلاء مقابل الترميم او الإيجار للمدة التي تراها السلطة مناسبة وتنفيذها لهذا الغرض تنبذ في تقدير قيم او بدلات الأراضي والمياه والحقوق المترتبة عليها التي تقرر السلطة الاستيلاء عليها
- ب - الأحكام الواردة في المادة (١٦) من قانون تنظيم شؤون المصادر الطبيعية رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ .
- ج - تملك وتبرأ الاموال المنقولة وغير المنقولة واستثمارها وبيعها والتصرف بها وفقاً لمقتضيات الحاجة .
- د - إنشاء وتجهيز شبكات المياه والمجاري وتوابعها ضمن الاملاك الخاصة والعامة وحماية مناطق التزويد من خطر التلوث باقامة مناطق مقيدة .

هكذا في ١٩٧٣

- ٧ - منع الاستغلال الضار لمصادر المياه ومنع تبديدها .
- ٨ - امتلاك عدادات المياه وتركيبها وصيانتها وتبديلها وفحصها وقراءتها وتغييرها ووضع مواصفاتها .
- ٩ - انشاء الشبكات العامة للمياه والمجاري العامة وتوابعها ادارتها وتشغيلها وصيانتها وتغييرها وتطويرها واتخاذ الخفر في اية شوارع او ارضية او ممرات مع حق المرور وتمديد شبكات المياه والمجاري في اماكن الغير .
- ١٠ - تشغيل وترخيص ومراقبة نضح الخفر الامتصاصية .
- ١١ - تحديد وفرض وتحصيل اثمان وتكاليف ورسوم واجور خدمات المياه والمجاري ونضح الخفر الامتصاصية وتمديداتها .
- ١٢ - انشاء واصلاح شبكات ووصلات المياه والمجاري والخدمات الاخرى .
- ب - ١ - تزويد المستهلك بالمياه ضمن حدود الامكان مع مراعاة القيود التي تفرضها كمية المياه .
- ٢ - المحافظة على نوعية الماء المورد حتى نقطة الاتصال مع المشترك وبالمستوى المطلوب لاغراض الشرب وحسب المواصفات المقررة ضمن الامكانيات المتوفرة .
- ٣ - تأمين التخلص من الكساحه التي تدخل في شبكة المجاري .
- ٤ - تأمين التصريف العادي للمياه السطحية ومياه الامطار بمجاري ملائمة ، الا ان هذه المسؤولية لا تشمل مياه الامطار الشديدة غير المتوقعة والتي لم تتضمن من اجلها شبكة مياه الامطار .
- ج - لا يترتب على السلطة ان تزود المياه بدرجة تقاوة تزيد عن متطلبات مياه الشرب .

المادة ٧ - ادارة السلطة

- أ - يتولى ادارة السلطة مجلس ادارة مؤلف من : -
- ١ - امين العاصمة / رئيسا .
- ٢ - ثلاثة اعضاء من مجلس الامانة .
- ٣ - عضو من سلطة المصادر الطبيعية .
- ٤ - عضوين من القطاع الخاص يعينهما رئيس الوزراء بتشيب من الرئيس .
- يتم تعيين واستبدال اعضاء المجلس من الجهات المختصة في الهيئات التي يتبعون اليها ، وفي حالة غياب اجدتهم عن جلسات المجلس فللجهة المعلن من قبلها انتخاب شخص آخر يقوم مقامه .
- ب - تكون مدة دورة المجلس سنتين ، ويجوز تعديل تشكيل مجلس جديد ويجوز تجديد تعيين اي عضو بعد انتهاء مدته .

- ج - يحدد المجلس النفقات السفرية التي يتقاضاها اعضاءه ومكافآتهم كما يحدد دفع مكافأة لاي عضو او شخص يقوم بعمل يكلفه به المجلس او احدى لجانه الدائمة او المؤقتة .
- د - يحضر المدير العام اجتماعات المجلس دون ان يكون له حق التصويت .
- ه - للمجلس ان يفوض الرئيس بعض صلاحياته ، وللرئيس الحق ان يفوض المدير العام جميع صلاحياته او اي منها .
- و - مع مراعاة احكام قانون المياه وقانون المجاري وهذا القانون ، يضع المجلس القواعد المنظمة لاجراءاته وتعليمات السلطة الداخلية .

المادة ٨ - اجتماعات المجلس

- أ - يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر ويجوز دعوته لاجتماع طارئ بطلب من الرئيس او اثنين من الاعضاء على الأقل خلال سبعة ايام من تاريخ تسلم الطلب .
- ب - يكتمل النصاب القانوني لاجتماع المجلس بحضور اغلبية اعضاءه وتتخذ القرارات بالاغماح او بأغلبية الحضور ، وعند تساوي الاصوات يكون للرئيس صوت مرجح .
- ج - تدون وقائع الجلسات في سجل خاص يوقعه الرئيس . والحضور .
- د - اذا تغيب الرئيس عن الاجتماع ، ينتخب الحضور عضوا من بينهم لرأس الجلسة .
- ه - يعين المجلس سكرتيرا لتدوين محضر الجلسات والقيام بالاعمال التي يكلفه بها .

المادة ٩ - المدير العام :

يعين المدير العام بقرار من المجلس ، ويحدد اختصاصاته بما فيها تصريف الاعمال اليومية السلطة على أفضل وجه .

المادة ١٠ - تعيين الموظفين :

- أ - يعين المجلس بتشيب المدير العام رؤساء الاقسام والموظفين .
- ب - للمجلس ان يفوض صلاحياته بتعيين اي موظف او مستخدم او عامل لاي من اعضاءه او من موظفي السلطة .
- ج - تتم اجراءات انتقاء وتعيين الموظفين والمستخدمين والعمال وجميع الامور المتعلقة بهم وفق القواعد التي يضعها المجلس .

المادة ١١ - انتقال الاختصاصات والموظفين

- أ - اعتبارا من نفاذ هذا القانون تنقل الى السلطة جميع الاختصاصات المتعلقة بالمياه والمجاري ومياه الامطار وخدمات نضح الخفر الامتصاصية التي تترابطها مصالح المياه والمجاري العامة في الامانة .

هذا هو النص

ب - يتقل الموظفون العاملون في المصلحتين المذكورتين في الفقرة السابقة الى السلطة ، بموجب احكام هذا القانون وتكون خدماتهم استمرارا لخدماتهم السابقة وفي الحالة التي تستدعي دمج وظيفتين من نفس المستوى بوظيفة واحدة تتبع اجراءات التعيين المجدد .

المادة ١٢ - انتقال الحقوق والالتزامات :

أ - تنقل بمقتضى احكام هذا القانون الى السلطة الاموال والموجودات بما فيها الحقوق المترتبة عليها المتعلقة بالمياه والمجاري العامة ومياه الامطار .
ب - كما تنقل الى السلطة الالتزامات بما فيها القروض والديون الاخرى التي ترتبت على الامانة من جراء تزويد وانشاء المجاري العامة ومياه الامطار .

المادة ١٣ - الموازنات السنوية :

أ - على المجلس ان يضع موازنة لكل سنة مالية على اساس تقدير الإيرادات والتنفقات على ان تقسم التنفقات الى قسمين عادية وانمائية .
ب - ترفع الموازنة لرئيس الوزراء لقرارها خلال شهر من نفاذ هذا القانون ، وترفع بعد ذلك في مطلع كل سنة .
ج - بالإضافة الى الموازنة السنوية توضع دراسة لكل خمس سنوات متتالية تبين الإيرادات والتنفقات تتخذ اساسا للموافقة على الموازنة .
د - تخصص الإيرادات بما فيها اية أموال مدورة من سنة سابقة للاتفاق حسب الاولويات التي يقررها المجلس .

المادة ١٤ - رأس المال :

أ - يتكون رأس مال السلطة من القيمة الصافية للأموال المتقولة وغير المتقولة التي تنقل اليها بمقتضى احكام هذا القانون بالإضافة الى اية مبالغ تخصصها الحكومة او اية جهة اخرى لهذه الغاية يوافق عليها مجلس الوزراء .
ب - للسلطة الحق في قبول الهبات والحصول على القروض والاعتمادات واية إيرادات او مصادر تمويل اخرى تيسر لاعمالها ومشاريعها ولها ان تستلزم عن طريق الرهن او بيع السندات المالية او اية مصادر تجهيزها من مشاريعها والبنك المركزي خصم سندات دين حسابها .
ج - للمجلس ان يكون اختصاطات استثمارية بمقتضى احكام المادة التالية .

المادة ١٥ - صناديق الاحتياطي والتجديد :

أ - للمجلس ان يقتطع من الإيرادات المبالغ التي يعتبرها كافية لتكوين (صندوق احتياطي) يخصص لتغطية عجز مالي او اية نفقات طارئة . او اية مطالبة غير محتملة يمكن ان تواجهها السلطة او لتغطية تكاليف تجديد او اصلاح او توسيع او تحسين انشاءاتها .
ب - للمجلس ان يقتطع من الإيرادات المبالغ التي يعتبرها كافية لتكوين (صندوق تجديد) وتخصيص رصيده لدفع تكاليف تجديد ممتلكات معينة على ان يؤخذ بعين الاعتبار الاجال المتوقعة لهذا التجديد .
ج - للمجلس بموافقة رئيس الوزراء ان يستثمر اموال صناديق الاحتياطي والتجديد بالطريقة التي يراها مناسبة لتأمين رفع المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي للسكان ، ويجوز تخصيص القوائد والارباح المتأتية عن ذلك بنفس الطريقة وضمن الحدود المقررة في هذه المادة .

المادة ١٦ - حساب الاموال والمحافظة عليها :

أ - تحول واردات السلطة الى حساب خاص وفق نظام مالي يوضع لهذا الغرض وتصرف منه جميع المطالبات الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك .
ب - تتخذ السلطة الترتيبات الكفيلة لحفظ اموالها واستيفاء حقوقها ويكون محاسب السلطة مسؤولا عن تنفيذ هذه الترتيبات .

المادة ١٧ - الاعفاء من الضرائب :

أ - تعفى السلطة من الضرائب وجميع انواع الرسوم بما في ذلك رسوم الجمارك وطرايع الإيرادات شأنها شأن الدوائر الحكومية .
ب - على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر لا تعفى اي دائرة حكومية او مؤسسة رسمية او اهلية او اي شخص معنوي او طبيعي من الضرائب والرسوم وتكاليف الانشاء والتعميد والمساهمة في كلفة المشروع والائمان والاجور وبندل الانتفاع التي تتحقق او تفرض لقاء الخدمات التي تقدم بها السلطة بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ١٨ - الحسابات والتقارير :

أ - تحتفظ السلطة بدلائل حسابات وسجلات منظمة وتضع تقارير شهرية للمقارنة بين الإيرادات والتنفقات الفعلية والمدرجة في الموازنة .
ب - يمد المجلس تقريرا ماليا سنويا مدققا عن السنة السابقة يرفعه امين العاصمة الى رئيس الوزراء ، خلال مدة لا تزيد على ستة اشهر بعد انتهاء كل سنة مالية ويشمل :
١ - بيانا للميزانية مفصلا للإيرادات والتنفقات .
٢ - اية معلومات اخرى تتعلق بالشؤون المالية .

هكذا في النص

المادة ١٩ - تدقيق الحسابات :

يدقق حسابات السلطة سنويا مدققو حسابات مرخصون يعينهم المجلس .

المادة ٢٠ - السنة المالية :

تبدأ السنة المالية للسلطة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني وتنتهي في اليوم الواحد والثلاثين من شهر كانون الاول من كل عام .

المادة ٢١ - المخالفات والعقوبات :

أ - كل من يخالف احكام هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه يعاقب بعد ادائه من محكمة امانة العاصمة بالسجن لمدة لا تزيد على سنة واحدة أو بغرامة لا تزيد عن خمسمائة دينار أو بكلا العقوبتين بالإضافة للالتزامات المدنية .

ب - تحول جميع الاموال والرسوم والتكاليف والمساهمات والقرارات التي تحصل بمقتضى الاحكام المذكورة اعلاه الى السلطة .

المادة ٢٢ - الانظمة :

المجلس ان يضع بموافقة مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ اغراض هذا القانون .

المادة ٢٣ - الغاء القوانين :

يحل المجلس بالتشريع المتعلقة بالمياه والمجاري العامة المعمول بها في منطقة الامانة والتي لا تتعارض مع احكام هذا القانون ما لم تعدل او تستبدل بغيرها .

المادة ٢٤ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون :

دولة الرئيس

سألت امين العاصمة عن النقطة هذه واجاب بانه في جهات معينة تطلب اجراء عملية المجاري مثل مستشفى عمان مثل الجامعة الاردنية خارج نطاق ولا مانع بقله .

دولة رئيس الوزراء

المؤسسات الرسمية التي بحاجة الى هذه الخدمة بالذات .

السيد عطا الله

دولة الرئيس اسمح ان التي بعض النقاط الفكرة لا تتعارض مع فكرة توصيل المجاري الى المناطق . لكن هذه يمكن ان تتم بالطرق التالية اما عن تعديل القانون باعلان مناطق اخرى معينة خارج العاصمة لاغراض هذا القانون انما يجب عليها ان تدفع رسوم ويمكن ان تتم بموجب اتفاق بين امانة العاصمة وبين الشخص او الاشخاص الذين يريدون امانات امالة العاصمة ان يدي آخر رسم من فلان وفلان خارج العاصمة يا اما بتصحوا التشريع تصحيحا صحيحا او هذه العملية يمكن اجراءها وتنفيذها عن طريق اتفاق اختياري بين امانة العاصمة والاحياء اما المناطق مثل المستشفى او الجامعة مع انه اوافق اننا على ان ادفع ٤٪ لعشرين سنة اما ان لا تخضع لامانة العاصمة لصلاحتها او اختصاصها وتأتي وتفرض على ان ادفع ٤٪ حتى ولو لم يمكن في اتصال بين المجاري العامة هذا امر لا يجوز الفكرة . بدعم يطبقها يطبقها بأصول بالطرق القانونية الواجب اتباعها .

السيد المقرر

يمكن الجامعة تعاقد مع الامانة .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية احمد الطراونه حتى التعاقد حتى لو جاءت الجامعة بدعا تعاقد مع بدعا نص قانوني الآن المجاري من الجامعة لحد ما توصل لعمان يمكن تعادل نصف جبل عمان لوحده وبده ضخ وموتورات مش قضته بالاسباب مثل عمان الامر انه تعاقد معه عقدا لا يمكن ان يتم هذا العقد ابدا اذا ما اعطيته صلاحية هي بطبيعة الحال المسالغ التي عندها او امكانياتها المادية اقل من البلد فهي لا تروح خارج البلد الا لضرورات قصوى مثل الجامعة او المستشفى لكن مش يمكن هي تمدد عملها خارج المدينة والمدينة بالذات بعدها ما كملت الا للغايات الضرورية القصوى / امين العاصمة اذا ما كان عنده سند قانوني لا يستطيع ان يخرج من مدى صلاحياته حتى ولا يملك توقيع هذا العقد لانه هو صلاحياته ضمن محافظة امانة العاصمة ، الجامعة الآن خسارح امانة العاصمة على اساس بده يحط عقد هو يمكن مجلس الادارة ما يوافق لذلك كلمة (خارجها) هنا بقدر ان امانة العاصمة ومجلس امانة العاصمة بقدر الضرورة لاستعمال هذه النقطة والسير فيها اما مش كل من طلب من قريه يروح يوصله ابدا هو بقدر امكانياته بوصول في حتى يكون عنده سند قانوني يجب ان يستند الى القانون احنا نعطي العقد صلاحية خارج منطقة الذي هو له عليها سيادة .

السيد عطا الله

السبب القانوني لا يجوز له ان يحوله ان يقبض الرسوم هذه مسألة فرائب وعلى الناس الذي واجب عليهم دفعها ما في مانع من الناحية القانونية ان يعقد اتفاقا بين اي ناحية .

دولة رئيس الوزراء

دولة الرئيس نحن الشواهد التي عندنا الجامعة ومستشفى عمان الكبير لكن بكرة عندكم مدينة الحسين

هذه هي النسخة

الطبية ، القيادة الجديدة ، رعاية الشباب ، احياء سكنية ، جمعيات سكنية تريد ان تنشط الاسكان الاسكان في منطقة الامانة كلها ستصبح يعني عبارة عن قاعدة عامة ان تضم كلها في الحال تشكل اعياء على الامانة لكن اؤكد للاخوان ان الامانة لا تقبل بمثل هذه الخدمة الا بطلب وضغط من الدولة ومن المؤسسات العامة .

دولة الرئيس

المؤسسات من هذا النوع تدفع الضريبة .

دولة رئيس الوزراء

عندما تدخل في نطاق هذه الخدمة الحيوية تدفع .

دولة الرئيس

اعترض انطون بك موضوع الضريبة طالما معفاة من الضريبة حلت المشكلة .

دولة رئيس الوزراء

اما الدولة ان تحملها او الجهة المستفيدة

السيد الهنداوي

التوفيق بين وجهتي النظر بين عبارة داخل منطقة امانة العاصمة وخارجها التي اعترض عليها معالي انطون بك يكتب داخل منطقة امانة العاصمة والمناطق التنظيمية التابعة لها مش خارج امانة العاصمة . اذا كان التشريع داخل امانة العاصمة وخارجها الى ما لا نهاية في مناطق .

دولة الرئيس

انطون بك اعترضك لأجل الضريبة .

السيد عطا الله

أنا اعترض ان النص مطلق عندك في القانون نص مطلق والقانون .

السيد الهنداوي

المناطق التنظيمية في امانة العاصمة حدها معروف .

دولة رئيس الوزراء

يا سيدي أرجو أن لا تفرض أشياء وهمية نخشى منها انها بدعا تضر هذه خدمة وأتمنى لو أن وادي السير وصويلح وسحاب والزرقاء تتبع الامانة في هذه الخدمات يعني القضية تنظم اقليمي حتى لو كنا حسب الطلب بتصير القضية غير قوية وغير ملازمة هذه خدمة . يا سيدي يطرح للتصويت كاجاء من مجلس النواب .

السيد عطا الله

دولة الرئيس انا أقول لا يجوز أن يبقى النص على الاطلاق ان هذا القانون يميز لامانة العاصمة أن تفرض رسماً قدره ٤٪ على كل الأماكن التي بالداخل والخارج هذا هو النص المطلق هذا لا يجوز أن يكون نصاً على الخارج اذا يريد أن يعدل القانون فيجب أن يكون على المناطق البلدية . وأي منطقة تعلن عنها اما رئاسة الوزراء أو امانة العاصمة فيها بعد ان دخلت بالنسبة لافراض المجاري في منطقة العاصمة أما أن يبقى على هذا الخطأ / الخطأ من هذا أنا في بيت ساكن بعيد عن حدود البلدية . امانة العاصمة تقول ادفع ليش ادفع لا أتم عاملين عندي مجباري توصل الى بيتي ، القانون نص على الاطلاق هذا لا يجوز يجب أن يكون القانون وخصوصاً فيما يتعلق بالرسوم والضرائب واضح صريح جلياً ويجب أن تفرض الضريبة على من يستفيد من الخدمة مش على كل شخص .

السيد المقرر

يؤجل الى جلسة أخرى .

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيل مناقشة القانون المؤقت رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٢ لقانون المجاري العامة في منطقة امانة العاصمة ؟
الجميع : موافقون .

(ج)

السيد المقرر

(قرار رقم ٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٦ برئاسة مقرر اللجنة معادة السيد أحمد الخليل والاعضاء معالي السيد عبد الرحمن خليفة ، ومعالي السيد علي الهنداوي ، ومعالي السيد صالح المشر ، ومعالي السيد أنطون عطا الله ، ومعالي السيد ادمون روك ، وعطوفة السيد عبد الله التل وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق . وقد حضر الاجتماع بناء على دعوة من اللجنة معالي وزير السياحة والآثار السيد غالب بركات .

(١) نظرت اللجنة في مشروع القانون المعدل لقانون النقل على الطرق لسنة ١٩٧٢ والمحال اليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته ومناقشته والاستماع الى وجهات نظر معالي وزير السياحة والآثار حوله قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة ورفض جميع التعديلات التي أدخلها مجلس النواب للفرع عليه .

(٢) تم أعادت اللجنة النظر في قرارها السابق رقم (٢) المؤرخ في ١٩٧٢/١٢/٢٧ المتعلق بالقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركة النقلات السياحية الأردنية المساهمة المحدودة . والمعاد الى اللجنة من قبل المجلس الكريم لدراسته من جديد .

مع المسؤولين . وبعد أن استعرضت اللجنة المناقشة التي دارت حول هذا القانون في مجلس الاعيان واستمعت الى وجهات نظر معالي وزير السياحة والآثار بشأنه ، قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب للفرع والغاء قرارها السابق .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

- ١ -

السيد المقرر

يا سيدي الحكومة كانت متقدمة بمشروع تطلق يد أي صاحب مكتب سياحة أو أي صاحب مكتب تكسي بأن يقتني ما شاء من السيارات لغايات بأجرها للسياح يعني ما شاء ما به سواق هو يستأجر سيارة ويستعملها أثناء مدة وجوده ، في مجلس النواب قالوا اخلافها ويوضع سيارات قد ما به يعني هذه غير معقولة خلتنا بحسد لكل مكتب تكسي ولكل مكتب سياحة سياراتين فني حسين مكتب تكسي ومكتب سياحة حسين = ١٠٠ مكتب ٢ × ٢٠٠ = سيارة كافي لسفريات التأجير للسياح ، اللجنة القانونية بمجلس الاعيان رأت ان في هذا حد من نشاط صاحب العمل أنا ما يشتري أكثر من سيارة الا اذا وجدت في عسدد من السياح يفعلوا تكسيات ويستأجروها اذا أنا ما في عندي شغل لا رايح ايجيب لا واحدة ولا اثنين فاللجنة القانونية في مجلس الاعيان رأت اطلاق هذا الحق انه كسل صاحب تكسي كل صاحب مكتب سياحة يقتني ما شاء من السيارات اذا كان يجد هناك مجال لاستخدام كل سياراته فعندنا وجهتين نظر وجهة نظري مجلس النواب وجهته

هكذا هو الحال

اللجنة القانونية مطروح الأمر لنسمع رأي الحكومة في هذا الموضوع بمدين المجلس يصوت .

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية احمد الطراونة التقيد الذي ورد الذي نحن نحشا في مبدأ الأمر لا نستطيع ان نربط السيارات وان تنقلب هذه السيارة الى سيارة تكسي عادي يزاحم في السوق الرسوم اقل وضعوا (٣٠٠) دينار مع ان تلك يدفع للتمرة (١٠٠٠) دينار بمدين في بعض الامتيازات في مبداء الأمر نحن نقدم على عمل جديد بدل ما نطلقه على اطلاقه فوراً الاول وهلة في مبدأ الأمر خلتنا نجرب الطريقة التي اتبعها مجلس النواب الذي وافقت عليها الحكومة لكل مكتب سيارات فاذا وجدنا ان هذه لا تكفي ما في مجال ان الحكومة تقدم للسلطة التشريعية ونقول هذا الموضوع واذا وجدنا انه كافي نكون وقفنا عنده اما اطلاقه رأساً نحشى ان تستعمل هذه السيارة من كثرهم الى سيارة تكسي عادي .

دولة الرئيس

التصويت كما ورد من مجلس النواب .

السيد ميرزا

يا سيدي مكتب التكسي هو خلاف مكتب السياحة . ولا يقصد بمكتب التكسي مكتب واحد في مكاتب التكسي اذا أعطيت صلاحية يفتحوا مكاتب سياحية معناه اضيقوا اصحاب مكاتب التكسيات فالمرحوم ان نقول للمكتب التكسي بمخصص سيارات للسياحة اما نقول لمكتب السياحة شسي ومكتب التكسي شسي نالي فمعنى هذا . ومكاتب التكسيات عندهم سيارات . ومشتريين سيارات . ويشغلوا السيارات ويذهبوا ضرب الرب . مكتب التكسيات شسي . ومكتب السياحة شسي . ثاني فلام جميع بين مكتب التكسيات ومكتب السياحة لان لنا . عمل مكتب

سياحة خاص لنقل السيارات فهناك انناضمر مكتب التكسيات .

السيد المقرر

انت تدافع عن قرار مجلس النواب او قرار الاعيان .

السيد ميرزا

يا سيدي هذه وجهة نظر جديدة تختلف عن قرار مجلس النواب وتختلف عن قرار مجلس الاعيان .

السيد دودين

لم ميمح دولة الرئيس ان يستمع المجلس الكريم الى رأي الوزير المختص وزير السياحة بهذا الموضوع .

دولة رئيس الوزراء

يا سيدي يبدو اولاً ان هذا القرار جديد ١٠٠٪ انه يختلف عما قرره مجلس النواب الوزير المختص جلس مع اللجنة المختصة وايضا له آراء ربما تكون تعديل او حل وسط بين الموضوع ولانه سيأخذ نقاش طويل ارجو ان يضم الى قانون الامانة وتوكل

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على تأجيل مناقشة القانون ؟

الجميع : موافقون .

٢ -

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على القانون المؤقت رقم ٤٠ لسنة ٩٦٦ قانون تصديق اتفاق الامتياز بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة .

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما ووفق عليه والصيغة التي سيرفعها الى الحكومة المؤقتة .

الاسباب الموجبة

تمشيا مع الحاجة الى توفير وسائل نقل سياحية حديثة تتناسب مع برامج الحكومة في تطوير وتنشيط السياحة في المملكة وفق ما تهدف اليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بها وسعي وراء الفوائد والمكاسب التي يجنيها البلاد من إيجاد شركة ذات امتياز تنولى اعمال النقل السياحي فقد وضع هذا القانون .

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦

قانون تصديق اتفاق الامتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون تصديق الامتياز المقود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعتبر الاتفاق المقود بين الحكومة وشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة الملحق بهذا القانون صحيحاً وناظلاً بالنسبة لجميع الغابات المتروكة منه .

المادة ٣ - خلافاً لاحكام قانون النقل على الطرق لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته يحق لشركة النقل السياحية الاردنية المساهمة المحدودة تعاظم احوال النقل السياحي في جميع انحاء المملكة .

المادة ٤ - رئيس الوزراء والوزراء كل يحكم اختصاصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا تم التصديق

اتفاق امتياز

بين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية و شركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة

تمشيا مع الحاجة الى توفير وسائل نقل سياحية حديثة تتناسب مع برامج الحكومة في تطوير وتنشيط السياحة في المملكة وفق ما تهدف اليه خطط التنمية الاقتصادية الشاملة بها ،
وسعيًا وراء القوائد والمكاسب التي تجنيها البلاد من إيجاد شركة ذات امتياز تتولى اعمال النقل السياحي ،
فقد تم الاتفاق بين الحكومة وشركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة على ما يلي :

المادة ١ - تعاريف

تدل الكلمات والعبارات التالية حيثما وردت بهذا الاتفاق على ما يلي :

الحكومة - حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

الوزير - وزير الاقتصاد الوطني

السلطة - سلطة السياحة

الشركة - شركة النقلات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة ومركزها القدس المسجلة تحت رقم (٤٥) بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٠ او اية شركة او هيئة اخرى تتحول اليها حقوق هذه الشركة وفق الاصول القانونية وبالشكل الذي لا يتعارض مع احكام هذا الاتفاق .

مجلس الادارة - هيئة الادارة المخولة بمقتضى احكام القوانين والانظمة النافذة المعمول حق تولي شؤون الشركة وتسيير امورها ، والمؤلفة بموجب نظام الشركة الداخلي .

النقل السياحي - نقل السياح الوافدين الى المملكة في رحلات منتظمة ، ولا يدخل ضمنه نقل الحجاج والطلاب ورحلات النوادي والجمعيات المحلية وما شابهها .

الانشاء والممتلكات - جميع الاراضي والمقارن والباصات والسيارات والمعدات والادوات المملوكة للشركة والالتزام لها للقيام باعمالها .

الشهر - السنة - الشهر والسنة حسب التقويم الشمسي .

القوة القاهرة - القضاء والقدر والعصيان والحرب والحريق والاضطرابات والعواصف والفيضانات والصواعق والانفجارات والزلازل واي حدث آخر لا يمكن بصورة معقولة منعه او السيطرة عليه .

ويشير المفرد هائلا للجمع ، والجمع شامل للمفرد .

المادة ٢ - منح الامتياز ومدته ومقاصده

تمنح الحكومة الشركة امتيازاً لمدة خمسة عشر عاماً تبدأ من تاريخ نشر هذا الاتفاق بالجريدة الرسمية ويجوز تمديد هذه المدة لفترة خمس سنوات اخرى بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ورئيس مجلس السلطة ، ويتناول هذا الامتياز الحقوق التالية :

١ - القيام بجميع اعمال النقل السياحي بواسطة الباصات السياحية (البرلمان) ضمن المملكة وفي حدود ما تقتضيه الشروط الواردة بهذا الاتفاق .

٢ - تملك واستئجار الاموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لغايات الشركة في تولي اعمال النقل السياحي .

٣ - القيام بكافة الاعمال اللازمة لتحقيق غايات الشركة واهدافها المبينة في عقد تأسيسها .

المادة ٣ - مسؤوليات الشركة وواجباتها :

ينحصر في الشركة طيلة مدة الامتياز حق القيام باعمال النقل السياحي في جميع انحاء المملكة . ولا تسمح الحكومة خلال سريان مدة الامتياز تأسيس وتسجيل اية شركة اخرى تدخل في غاياتها اعمال النقل السياحي ضمن منطقة الامتياز .

وتلتزم الشركة مقابل هذا الحصر بضمان استغلال هذا الامتياز بما يكفل تحقيق مقاصده بشكل عام وعلى الوجه الامثل . ويتوجب عليها بشكل خاص تفهيم ما يلي :

١ - تأمين كل الوسائل الكافية لسد حاجات النقل السياحي في المملكة وبشكل خاص الباصات السياحية (Pullman) التي تسير على البززين او الديزل بما يتفق مع تنظيم ورفع مستوى هذه الخدمة السياحية على احسن وجه ممكن تتطابق خطط التنمية السياحية التي تضعها وتتمتعها السلطة ويشترط ان توافق السلطة على مواصفات هذه الباصات ولا يجوز للشركة ان تستعملها الا لاغراض النقل السياحي .

٢ - تسيير خطوط النقل السياحي وتنظيم الرحلات السياسية داخل المملكة وخارجها ويتم تسيير هذه الرحلات بموجب برامج يتفق عليها بين الحين والآخر بين السلطة والشركة وفق ما تتطلبه خطط تنشيط السياحة وتنميتها . ويحق للسلطة ان تطلب تنظيم رحلات الى الاماكن السياحية والآثار التي تحددها وذلك بعد اجرائها دراسة للجديوى الاقتصادية لهذه الرحلات يوافق عليها الطرفان . كما يحق للسلطة في سبيل ذلك الاستعانة بغير باصات الشركة اذا وجدت ذلك ضرورياً .

٣ - ضمان تزويد مكاتب السياحة وشركاتها بجميع ما يحتاجه من باصات لنقل السياح المرتبطين بهذه المكاتب والشركات وفق الاسس والشروط التي تقررها السلطة من وقت لآخر لهذه الغاية .

مكتبة
١٨٣

٤ - تخصص الشركة ٧٪ من ربحها الاجمالي لاستثماره في اعمال الدعاية السياحية يوزع على النحو التالي :-

أ - ٤٪ يحول للسلطة لصفه في الدعاية السياحية مباشرة من قبلها .

ب - ٣٪ تستثمره الشركة في الدعاية السياحية وفق الخطة التي تتفق عليها مع السلطة .

٥ - الاتصال والتعامل مع منظمات وشركات ومكاتب السياحة العالمية وقبول الحجوزات منها مباشرة فيما يتعلق باعمال النقل فقط .

٦ - انشاء ثلاثة مواقف للياصات (TERMINAL) احدها في عمان والآخر في القدس والثالث في العقبة ، واقامة اماكن لتوفير التسهيلات اللازمة للسياح على طرق النقل السياحي وفق الترتيب الذي تضعه السلطة لهذه الغاية حسب متطلبات العمل والسلطة ان تقرر انشاء مواقف باصات اخرى (TERMINAL) وفق ما تقتضيه الخطة السياحية .

المادة ٤ - حق الاستملاك

يحق للشركة استملاك الاراضي وحقوق الاتفاقات التي تحتاجها لتنفيذ غاياتها وذلك بالاتفاق مع اصحاب هذه الاراضي والحقوق ، واذا لم يتم الاتفاق على ذلك ووجد الوزير بناء على تنسيب السلطة ان امتلاك هذه الاراضي والحقوق ضروري لاعمال الشركة فيعندئذ الى استملاكها والاستيلاء عليها او حيازتها حيازة فورية على نفقة الشركة بمقتضى القوانين النافذة للتعول والمتعلقة بهذه الامور .

المادة ٥ - اجور النقل وارياح الشركة

١ - تقرر اجور النقل التي تقاضاها الشركة بقرار مشترك يتخذ من قبل الوزير والسلطة وبعد التشاور مع مجلس ادارة الشركة بحيث تضمن تعريفة هذه الاجور وريحا للشركة لا يتجاوز حده الاعلى بمافي ذلك ضريبة الدخل وغيرها من الاحتياطات والاقتطاعات القانونية الاخرى ١٦٪ من قيمة ارباح الشركة المدفوع .

٢ - اذا زاد ربح الشركة عن الحد الاعلى المتصور عليه بالفقرة السابقة تتفق الزيادة في مجالات تنفيذ الحركة السياحية وبصورة خاصة اعمال النقل السياحي واقامة الاستراحات السياحية وتنفيذ برامج الدعاية السياحية وفق الترتيب الذي يتفق عليه بين السلطة والشركة . وفي حالة الاختلاف حل ذلك بتوجب على الشركة رصد الزيادة في حساب خاص يستغل بالطريقة التي يقررها الوزير ومجلس السلطة بالتشاور مع رئيس مجلس ادارة الشركة .

المادة ٦ - للسلطة خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف على سير اعمال الشركة من اجل تأمين استثمار هذا الامتياز باوفى واكمل شكل ممكن ، وعلى الشركة تزويد السلطة بجميع التقارير والمعلومات التي تطلبها والتي تحتاج اليها لمقاصد هذا الاشراف ، وللمدير السلطة او من ينوبه حق الاطلاع على جميع تقارير الشركة وملفات هذا الغرض ، ويحق له انتداب موظفين او خبر املمارسه هذا الاشراف .

المادة ٧ - الاشراف المالي

لوزير او من ينوبه خلال مدة هذا الامتياز حق الاشراف المالي على اعمال الشركة من اجل ضمان استثمار هذا الامتياز بما يتفق مع الاهداف المتوخاة منه ، وعلى الشركة تزويد الوزير بجميع التقارير والمعلومات التي يراها ضرورية لغايات هذا الاشراف وللوزير او من ينوبه حق الاطلاع على جميع تقارير الشركة وملفات هذا الغرض ، ويحق للوزير انتداب موظفين او خبراء للممارسة هذا الاشراف وتلتزم الشركة بتفقيتهم وروائهم التي يقررها الوزير .

المادة ٨ - كفاءة الشركة ومسؤوليتها

ان قيام السلطة بالاشراف على سير اعمال الشركة وتولي الوزير الرقابة المالية عليها وفق مقتضيات المادتين السادسة والسابعة من هذا الامتياز لا يعفي الشركة من مسؤولية وجوب قيامها بجميع الالتزامات والواجبات المطلوبة منها بموجب هذا الامتياز على اكمل وجه .

المادة ٩ - حسابات الشركة

مع مراعاة احكام اي قانون آخر ، يتوجب على الشركة ان تحفظ في كل الاوقات اثناء مدة هذا الامتياز في مكتبها الرئيسي جميع دفاترها وحساباتها منظمة منسقة بالصورة التي تكفل بيان جميع وارداتها ونفقاتها للتأني عن اي عمل ذي علاقة بتنفيذ هذا الامتياز والتي تؤمن تحديد موجوداتها ومطلوباتها بشكل واضح وصحيح ، ويكون الاطلاع والكشف على هذه الدفاتر والحسابات مباح بشكل دائم للتدوي الحكومية الذين يعينون خطيا لهذه الغاية من قبل اية جهة حكومية مختصة .

المادة ١٠ - تغطية اسهم الشركة

تعمي الفائدة المترتبة من هذا الامتياز وخلافا لاحكام اي قانون آخر يجب ترجيح بيع اية اسهم جديدة تعرضها الشركة للمساهمة الى غير مساهميها السابقين وذلك بمرضاها اولاً على الجمهور للاكتساب بها مدة لا تقل عن شهر كامل ابتداء من تاريخ فتح باب الاكتتاب حسب الاصول القانونية للزعة . وفي حالة عدم تغطية هذه الاسهم من قبل الجمهور خلال المدة المذكورة يحق بعدئذ للمساهمين السابقين الاشتراك بتغطيتها .

هذا هو النص

المادة ١١ - القروض وسندات الدين

رغما عن احكام اي قانون او نظام آخر لا يجوز للشركة ان تعقد اي قرض مؤمن بموجودات الشركة وان تصدر سندات دين الا بعد موافقة مجلس الوزراء الخطية على ذلك بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة وحسب الشروط التي يقرها المجلس بهذا الشأن . ويجب ان يراعى استهلاك القروض او السندات استهلاكاً تاماً قبل نهاية مدة الامتياز .

المادة ١٢ - التصرف بموجودات الشركة :

لا يجوز للشركة خلال مدة هذا الامتياز ان تصرف سواء بالبيع او الهبة او باي شكل آخر يؤدي الى نقل ملكية الموجودات الخاصة بها والتي تستغل لاغراض هذا الامتياز الا بموافقة خطية من الوزير وذلك بعد استئذنه برأي السلطة .

المادة ١٣ - عدم تنازل الشركة عن الامتياز

لا يجوز للشركة ان تحول هذا الامتياز ، كلياً او جزئياً ، او ان توجره او ان تباع او ترهن اي حق فيه او ان تنازل عن اية سلطة غולה لها بمقتضاه الا بعد موافقة مجلس الوزراء الخطية على ذلك بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة .

المادة ١٤ - حق الحكومة في شراء موجودات الشركة

يحق للحكومة بعد مرور عشر سنوات على بدء نفاذ هذا الامتياز ، شراء موجودات الشركة بشمن يقرر على اساس قيمتها الفعلية المقدرة وفق الاصول الحسابية المتعارف عليها وتم عملية تقدير قيمة موجودات الشركة من قبل لجنة تضم عدداً متساوياً من مندوبي الحكومة والشركة ويتفق الطرفان على تعيين رئيس للجنة وفي حالة اختلافهما على تعيينه يقوم رئيس اعلى محكمة قضائية بتعيينه ويكون تقدير هذه اللجنة قطعياً وملزماً لطرفي الامتياز وغير قابل للطعن اطلاقاً ،

المادة ١٥ - فسخ الامتياز

للحكومة بناء على تنسيب مشترك من الوزير ورئيس مجلس السلطة ومع مراعاة احكام ظروف القوة القاهرة ولصوص التحكم الواردة بهذا الاتفاق وبعد ثلاثة اشهر من اخطار الشركة بذلك كتابياً ان يفسخ الامتياز لاي من الاسباب التالية :

١ - اذا تنازلت الشركة للغير عن هذا الامتياز او عن اي حق فيه او عن اية صلاحية غולה لها بموجبه او اذا اجرت او تصرفت فيه باي شكل آخر دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء الخطية حسب ما يقتضيه هذا الامتياز .

٢ - اذا رهنّت الشركة موجوداتها كلياً او جزئياً خلافاً لاحكام هذا الامتياز .

٣ - اذا صدر قرار بتصفية الشركة سواء اكان ذلك اختيارياً ام اجبارياً .

٤ - اذا الغي تسجيل الشركة لاي سبب قانوني .

٥ - اذا خالفت الشركة الواجبات والالتزامات المفروضة عليها بمقتضى هذا الامتياز شريطة مراعاة ما يلي :

أ - تبلغ الحكومة الشركة كلياً لاحظت منها مخالفة او اهمالاً او تقصيراً او تهاوناً في مراعاة واحترام احكام هذا الاتفاق اخطاراً كتابياً تطلب منها به ازالة اسباب المخالفة او الاهمال او التقصير او التهاون في الامر او الامور التي تعينها خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ الاخطار .

ب - اذا تخلفت الشركة عن اتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما طلبته منها الحكومة في اخطارها لها وخلال المدة المحددة به لذلك ولم تستطع الشركة اقناع الحكومة ان ذلك التخلف كان لاسباب مشروعة لم يكن بإمكانها تلافيها ، يحق عندئذ للحكومة اما ان تفرض غرامة على الشركة تعادل العطل والضرر الحاصل لها مع تمديد مدة الاخطار كما تراه مناسبا ، او ان تبسغ الشركة فوراً فسخ هذا الامتياز او ان تفرض عليها كلتسا العقوبات معاً .

ج - اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز بموجب الاحكام المنصوصة عليها به ، لا يحسن للشركة ان تطالب باي تعويض عن اي عطل او ضرر حصل لها او خسارة تكبدتها او يحتمل ان تكبدتها من جراء ذلك .

المادة ١٦ - انقضاء مدة الامتياز او فسخه

خلافاً لاحكام النظام الداخلي للشركة اذا انقضت مدة الامتياز المحددة في هذا الاتفاق او اذا قررت الحكومة فسخ الامتياز وفق احكامه ، يحق للحكومة السماح للشركة بمتابعة اعمالها ضمن الشروط التي يقرها الوزير ورئيس مجلس السلطة ، كما يجوز للشركة بيع موجوداتها وتصفية اعمالها .

المادة ١٧ - شؤون الموظفين

مع مراعاة قوانين العمل والعمال النافذة المعمول ، يتوجب على الشركة بالاتفاق مع الوزير ورئيس مجلس السلطة ان تضع الانظمة والتعليمات اللازمة لاستخدام موظفيها بحيث يحدد بموجبها عددهم وواجباتهم وصلاحياتهم وامتيازاتهم واجورهم وشروط استخدامهم وساعات عملهم .

هكذا في المحل

المادة ١٨ - الشروط المستعجلة والتقارير الدورية

- ١ - يتوجب على الشركة ان تبشر اعمالها المحددة لما يقتضى هذا الامتياز خلال فترة لا تتجاوز شهرا من تاريخ نفاذه ، كما تلزم الشركة في البدء بتنفيذ وتقديم خدماتها خلال مدة اقصاها ستة اشهر من تاريخ مباشرة اعمالها . ويجوز للوزير ورئيس مجلس السلطة بقرار مشترك منها تمديد المدة الاخيرة للفترة التي يراها مناسبة اذا اقتنعا بوجود اسباب مبررة لذلك .
- ٢ - يتوجب على الشركة ان تقدم بشكل دوري تقارير نصف سنوية للوزير ورئيس مجلس السلطة مبينة بها بشكل وافى كيفية سير اعمالها وامورها . كما ينبغي على مجلس الادارة تزويد الوزير ورئيس مجلس السلطة وبشكل منتظم بنسخ عن محاضر جلسات وقرارات مجلس ادارة الشركة .

المادة ١٩ - الاخطارات

كل اخطار ترغب الحكومة في توجيهه الى الشركة تطبيقا لاحكام هذا الامتياز يرسل لها بالبريد المسجل الى مكتبها الرئيسي ويعتبر انه تبلغ لها بمجرد تبليغه الى ادارتها .

المادة ٢٠ - التحكيم

اذا وقع خلاف بين طرفي هذا الامتياز بشأن تفسير او تطبيق اي نص من نصوصه او فيما يتعلق باي قرار او اجراء اتخذ بمقتضاه ولم يكن من المستطاع تسوية هذا الخلاف بالاتفاق بين الطرفين بحال الخلاف اما الى محكم واحد يتفق عليه الطرفان او الى هيئة تحكيم ينتخب فيها كل فريق محكما واحدا بالاضافة الى محكم ثالث يتفقان عليه واذا اختلف الطرفان على تعيين هذا المحكم الثالث او اذا لم يعتمد احد الطرفين الى تعيين محكم عنه فان رئيس اعلى محكمة قضائية في المملكة يقوم عندئذ بتعيين ذلك المحكم ويجري التحكيم وفقا للقوانين والانظمة النافذة المعمول .

روؤوف درويش

رئيس مجلس ادارة شركة الفلانات السياحية

المساهمة المحدودة

حاتم الزعي

وزير الاقتصاد الوطني

(د)

السيد المقرر

قرار رقم (٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٩٧٣/٤/٢ برئاسة مقرر اللجنة سعادة السيد احمد الخليل والاعضاء : معالي السيد عبد الرحمن خليفة ، ومعالي السيد علي المنشاوي ومعالي السيد صالح العشر ومعالي السيد انطون عطا الله ، ومعالي السيد ادمون روك ، وعطوفة السيد عبد الله التل ، وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق ، وقد حضر الاجتماع بناء على دعوة من اللجنة معالي السيد خالد الحاج حسن وزير الزراعة .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢ المحال عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته ومناقشته والاستماع الى ايفاضات معالي وزير الزراعة حول الاستفسارات التي طلبها اعضاء اللجنة ، قررت توصية المجلس بالموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر .
وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة القانونية

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على مشروع قانون الزراعة لسنة ١٩٧٢ كما ورد من مجلس النواب الموقر .
الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون كما ووفق عليه بالصيغة التي سيرفع بها الى الحكومة الموقرة .

الاسباب الداعية لسن قانون الزراعة لعام ١٩٧٢

تعددت التشريعات التي تنظم الزراعة وما يتصل بها كما تقدم العهد على الكثير منها والتي صيغت منذ اكثر من اربعين عاما ، بالاضافة الى عجز تلك القوانين عن مسايرة التطور الذي حدث في مجال الانتاج الزراعي لقد اقتضى هذا الوضع تحديث تلك القوانين وتجميعها في مشروع قانون موحد يجمع مختلف القوانين الزراعية المتعلقة بالانتاج النباتي والحيواني ، كما روعي في وضع هذا القانون تطوير الاحكام لتساير اساليب الزراعة الحديثة وتنظيم الانتاج واستغلال المعطيات الطبيعية في الزراعة حسب الميزة النسبية لكل بيئة زراعية لزيادة الانتاج وتنوع المحاصيل لمواجهة طلبات الاسواق المحلية والاجنبية .

لقد اقتصر مشروع القانون على احكام التشريعات الرئيسية وترك للوزير المختص اصدار الانظمة والقرارات الفرعية حتى تتوافر للشرع مزايا المرونة التي يمكن معها ملاحقة التطورات المستمرة ومواجهة الضرورات الفرعية دون حاجة الى تعديلات كثيرة متتابعة على نصوص القانون .

ان مشروع القانون يفسح مجال العمل امام السلطة التنفيذية لتمكينها من الاطلاع بمسؤولياتها والنهوض بواجباتها لتنفيذ خطط التطور المتجددة ضمن الاطار العام لسياسة الدولة الاقتصادية .

تضمن مشروع القانون احكاما لتنظيم الانتاج وتوجيهه لضمان رفع الانتاج عن طريق حسن الاستغلال للموارد الطبيعية والبيئات المختلفة ولضمان التناسق ما بين الانتاج ومخططات الدولة المتعلقة بالاستهلاك والتصدير .

هكذا من الوثيقة

لكل ما تقدم من اعتبارات ، وضع المشروع على النحو المرفق في كتابين الاول يعالج امور الثروة الزراعية والثاني يعالج امور الثروة الحيوانية ، يضم الكتاب الاول احدى عشر بابا يعالج الانتاج الزراعي لمختلف مراحل وصوره .

خصص الباب الاول وفصوله المختلفة من الكتاب الاول لاحكام تنظيم الانتاج الزراعي وهو يشمل على قواعد تعيين مناطق زراعة الحاصلات الزراعية ونظم تعاقبها ونسب ما يزرع منها وطرق الزراعة ومعدلات التقاوى والبذار ، وخصص الباب الثاني لاحكام تسجيل الاصناف الزراعية والغرض منه بسط الرقابة الفنية على اصناف الحاصلات الزراعية وعلى التجارب التي تجري لتحسين واستنباط اصناف جديدة منها من اجل تحسين الانتاج الزراعي وحماية المزارع ، اما الباب الثالث فقد تضمن كل ما يتعلق بتقاوى الحاصلات الزراعية وسوى الاحكام الخاصة بكيفية انتاجها وتحسينها والمحافظة على تقاوتها ومراقبتها في حالات الاستيراد او الاتجار بها مما يساعد ايضا على رفع مستوى الانتاج وللوصول الى هدف تحسين انتاج الفاكهة ، افرد الباب الرابع متضمنا الاحكام الخاصة بالاجراءات الواجب اتباعها ، في انشاء بساتين الفاكهة ومشاتلها ، اما الباب السادس فقد عالج قضايا استيراد وصناعة المخصبات الزراعية والاتجار بها وشروط ومواصفات تلك المخصبات لحماية المزارع ، ولا كانت الآفات الزراعية تشكل خطرا كبيرا على المحاصيل الزراعية فقد جاء الباب السابع من مشروع القانون بقصوله المختلفة لتحكم طرق مكافحة والتدابير اللازمة المتخذة لهذا الغرض واحكاما اخرى تعني بالمبيدات الزراعية وتجهيزها والاتجار بها كما افرد فصلا عن الحجر الزراعي لضمان عدم دخول الآفات الزراعية الى المملكة مع وسائل النقل من الخارج ، تناول الباب التاسع احكام صيانة الاشجار والزرروعات والباب العاشر افرد للمحافظة على الثروة الحرجية اما الباب الاخير في الكتاب الاول فقد خصصت احكامه للمحافظة على المراعي من التدمير وتطوير المراعي واساليب ادارتها واستغلالها والعقوبات المترتبة على مخالفة احكام القانون .

اما الكتاب الثاني ، فيضم في بابه الاول احكام تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها ، وهو يشمل على فصول بشأن قيود تصدير واستيراد الحيوانات وذبحها والتعامل باعلاف الحيوانات ، والباب الثاني يتضمن احكام الصحة الحيوانية ويشتمل على فصول مكافحة امراض الحيوان واحكام الحجر البيطري وتنظيم ذبح الحيوانات وسلخها وحفظ الخلود .

كما جاء في المشروع احكاما عامة لتنظيم تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والعقوبات المتعلقة باحكام مشروع القانون ، هذا وقد الحق بمشروع القانون ثلاثة ملاحق هي :

ملحق رقم (١) رسوم الانتاج النباتي

ملحق رقم (١) رسوم البيطرة والانتاج الحيواني

ملحق رقم (١) رسوم المنتجات الزراعية والحيوانية

قانون رقم () لسنة ١٩٧٣

قانون الزراعة

احكام تمهيدية

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الزراعة لسنة ١٩٧٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - لاغراض هذا القانون تعني كلمة : -

الوزارة : وزارة الزراعة

الوزير : وزير الزراعة او من يفوضه من موظفي الوزارة .

الكتاب الاول

في الثروة الزراعية

الباب الاول

تنظيم الانتاج الزراعي

مادة ٣ - يناط بالوزير الصلاحيات التالية : -

أ - تحديد مناطق زراعة اصناف من الحاصلات دون غيرها ويستثنى من ذلك المزارع الخاصة بالوزارة والحقول الاخرى المعدة للتجارب الزراعية ، او الاكثارات الاولى للاصناف النباتية .

ب - تنظيم الدورات الزراعية على مستوى (اراضي القرية الواحدة) او على اي مستوى آخر .

ج - تحديد نظام تعاقب زراعة الحاصلات .

د - تحديد نسبة ما يسمح بزراعته لكل محصول بالنسبة الى جملة الاراضي التي في تصرف المزارع او في مجتموع زمام القرية .

هـ - تحديد مواعيد زراعة الحاصلات واولات جمعها وازالة غلقاتها .

و - تنظيم المسابقات والمعارف الزراعية وتحديد فئة الجوائز المستحقة للمنافسين .

ز - تحديد طرق زراعة الحاصلات ومعدلات التقاوى والبذار والنوع الاسيلة ومعدلاتها ومعاملاتها الزراعية من خدمة وري وتسميد .

كتاب الزراعة

مادة ٤ - يحدد الوزير المقصود (بجملة الاراضي) ونسبة ما يسمح بزراعته لكل محصول الى جملة الاراضي التي في حيازة الزراع او في مجموع زمام القرية ، كما يحق له استثناء بعض الجهات والاراضي من هذه النسب من آن الى آخر لاعتبارات فنية او اقتصادية او تموينية .

مادة ٥ - كل مخالفة لاحكام المادة (٣) (البند أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، و) والمادة (٤) او القرارات التي تصدر تنفيذها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن دينار واحد ولا تزيد عن خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

الباب الثاني

تسجيل اصناف الحاصلات الزراعية

مادة ٦ - يصدر الوزير قرارا بتحديد (الحاصلات الزراعية) التي تسري عليها احكام هذا الباب .

مادة ٧ - تشكل في وزارة الزراعة لجنة تسمى (لجنة تسجيل اصناف الحاصلات الزراعية) يشار اليها لاجراض هذا الباب (باللجنة) يصدر بتشكيلها ونظام العمل فيها قرار من الوزير .

تختص هذه اللجنة بدراسة طلبات تسجيل اصناف الحاصلات واختيار اسمائها والغاء تسجيلها والتوصية باصدار القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب .

مادة ٨ - يقدم طلب تسجيل اصناف الحاصلات الزراعية الى رئيس اللجنة .

مادة ٩ - للجنة ان تكلف الطالب بتقديم ما تراه من العينات التي تحددها من تقاوى الصنف المطلوب تسجيله لاجراء التجارب عليها .

ولما ان تمهد الى الاجهزة الفنية المختصة في الوزارة باجراء التجارب والاختبارات عليها ، ولا يجوز ان تقل مدة هذه التجارب عن ثلاث سنوات كما لا يجوز تسجيل الصنف الجديد الا اذا ثبت التجربة تفوقه على غيره من الاصناف الاخرى في احدى صفاته الزراعية او مميزاته الاقتصادية .

مادة ١٠ - يصدر الوزير بتوصية من اللجنة قرارا . بتسجيل الصنف او الغاء تسجيله ومحظر زراعة صنف جديد قبل تسجيله .

مادة ١١ - للوزير ان يحظر - كلياً او جزئياً زراعة الحاصلات المشمولة باحكام هذا الباب من غير الاصناف المسجلة وذلك ابتداء من الموسم الزراعي التالي لتاريخ صدور قرار الحظر . على انه يجوز لاجراض علمية لاستنباط اصناف جديدة زراعة اصناف غير مسجلة من الحاصلات بشرط الحصول على ترخيص من الوزير يحدد فيه الجهة والمساحة التي تزرع فيها تلك الاصناف .

مادة ١٢ - كل من يخالف احكام المادتين ١١ و ١٠ ، او القرارات التي تصدر تنفيذها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد عن خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

الباب الثالث

تقاوى الحاصلات الزراعية

الفصل الاول

انتاج التقاوى

مادة ١٣ - لاغراض هذا القانون :-

تعني كلمة (تقاوى) اي جزء من نبات يستتبع او يزرع لتكاثر الحاصلات الزراعية بكافة انواعها ، يحدد الوزير بقراره منه الحاصلات الزراعية التي تسري عليها احكام هذا الباب . كما يحدد معاني المصطلحات الفنية الواردة فيه .

مادة ١٤ - تشكل في الوزارة لجنة تسمى لجنة (تقاوى الحاصلات الزراعية) ويشار اليها فيما بعد لاجراض هذا الباب (باللجنة) يصدر بتشكيلها وطريقة العمل فيها قرار من الوزير .

تختص هذه اللجنة بوضع سياسة انتاج التقاوى وتحديد مواصفاتها والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الباب .

مادة ١٥ - لا يجوز - بدون ترخيص من الوزير - انتاج تقاوى من احدى درجات الاكثار الآتية :-

أ - تقاوى الاساس

ب - التقاوى المسجلة

ج - التقاوى المعتمدة

يصدر الوزير - بتوصية اللجنة - قرارا بتحديد مواصفات تقاوى كل من درجات الاكثار وطرق انتاجها ، وعلى المرخص له اتباع هذه الطرق .

مادة ١٦ - على كل متعاقد مع الوزارة - على انتاج احدى درجات الاكثار او غيرها ان يزرع التقاوى التي تسلمها من الوزارة في ارضه المبنية بالعقد ، ويحظر عليه خلطها او ترقيع زراعته بتقاوى اخرى او تقاوى المحصول الناتج منها بأي محصول آخر ، كما يتوجب عليه المحافظة على نقاوتها وان يرد من محصولها الكميات التي تطلبها الوزارة .

مادة ١٧ - كل من يخالف احكام المادة (١٥) او القرارات التي تصدر تنفيذها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد عن خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

مادة ١٨ - كل من يخالف احكام المادة ١٦ او القرارات التي تصدر تنفيذها يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير عن كل طن او كسوره من التقاوى التي تسلمها من الوزارة .

هكذا في المحل

الفصل الثاني

مناطق تركيز التقاوى المعتمدة

مادة ١٩ - يقصد بعبارة (مناطق التركيز) لاغراض هذا الفصل، المناطق التي يحددها الوزير لتعميم (التقاوى المعتمدة الاصناف) للحاصلات الزراعية.

مادة ٢٠ - للوزير ان يصدر قرارات سنوية بتخصيص مناطق تركيز معينة لتعميم التقاوى المعتمدة لاصناف الحاصلات الزراعية.

يحظر زراعة اي صنف من هذه الاصناف في غير مناطق التركيز من التقاوى المصرح بها .
والوزير ان يقصر الزراعة في هذه المناطق على التقاوى المعتمدة التي توزعها الوزارة او الهيئات المفوضة منها بذلك وله ان يصرح باستعمال تقاوى الاصناف التي يقدمها اصحابها للوزارة لفحصها وتقرير صلاحها للزراعة وفقا لاصول خاصة بفحص البلور المعتمدة للتقاوى .

يصدر الوزير قرارات بالاجراءات التي تتبع لصرف التقاوى المحسنة والمخصصة لمناطق التركيز .
مادة ٢١ - على كل حائر-المعرف بالمادة (٧٧) من هذا القانون- (في مناطق التركيز) -تسلم تقاوى معتمدة ان يحافظ على نقاوتها والا يخلطها بغيرها من التقاوى في اي مرحلة من المراحل وان لا يستعملها في غير زراعة ارضه، كما يحظر خلط المحصول منها بغيره من المحاصيل الناتجة من خارج مناطق التركيز .

مادة ٢٢ - على كل مزارع تسليم تقاوى - لزراعته في مناطق التركيز - ان يورد من محصوله لمستودعات الوزارة الكمية التي يحددها الوزير مقابل الثمن .

يصدر الوزير قرارا بالاجراءات والشروط التي تتبع في هذا الشأن .

مادة ٢٣ - كل من يخالف احكام المادة (٢٠) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن دينار ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل دونم او كسوره .

مادة ٢٤ - كل من يخالف احكام المادتين ٢٢، ٢١ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة قدرها خمسة دنانير عن كل طن او كسوره من التقاوى التي تسلمها من الوزارة .

الفصل الثالث

استئصال النباتات الغريبة

مادة ٢٥ - تشمل عبارة (النباتات الغريبة) جميع النباتات التي تخالف في صفاتها الطبيعية او الزهرية او الثمرية صفات الصنف المزروع من المحصول .

مادة ٢٦ - ١ - على كل حائر استئصال النباتات الغريبة التي تظهر بزراعته في جميع اطوار نمو الحاصلات الزراعية بارشاد أجهزة الوزارة المختصة وتحت اشرافها .

٢ - يحدد الوزير اصناف الحاصلات ومناطقها التي تنطبق عليها احكام هذه المادة والمواعيد المحددة لانجام عمليات النضج وكذلك انواع النباتات الغريبة التي يجب استئصالها في كل حالة .

ج - ومع ذلك للوزير ان يقرر ازالة النباتات الغريبة على نفقة الوزارة في مناطق التركيز المشار اليها في الفصل السابق .

مادة ٢٧ - للوزير عند امتناع الحائر عن استئصال النباتات الغريبة في ارضه او تقصيره في اداء ذلك على الوجه المطلوب ان يأمر بازالة اسباب المخالفة على نفقة المخالف واذا لم يتم استئصال النباتات الغريبة تولت الوزارة تمييز المحصول الناتج بعلامة خاصة ، وفي هذه الحالة يحظر خلط المحصول بأي محصول آخر كما يحرم المخالف من اي علاوة او مكافأة قد تمنحها الوزارة او غيرها من الهيئات .

مادة ٢٨ - كل من يخالف المادة (٢٦) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الفصل الرابع

محطات غربة وتنظيف التقاوى

مادة ٢٩ - يحظر بدون ترخيص ، اقامة محطات لغربة تقاوى الحاصلات الزراعية او تنظيفها او اعدادها .
يصدر الوزير قرارا بالاجراءات والشروط اللازمة للحصول على الترخيص .

مادة ٣٠ - يصدر الوزير قرارا يبين فيه الشروط التي يلزم توافرها في البذرة المقدمة للغربة والمعاملات التي تعامل بها البدور المعتمدة للتقاوى والتعاملات التي يجب مراعاتها في عمليات الغربة والتنظيف والاعداد والتعبئة وطريقة التصرف في التقاوى المعدة ونواتج الغربة والسجلات التي يجب على اصحاب او مديري محطات الغربة مسكها .

مادة ٣١ - كل من يخالف احكام احدى المادتين ٢٩ ، ٣٠ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا بالاضافة لمصادرة التقاوى واغلاق المحطة عند مخالفة المادة (٢٩) .

الفصل الخامس

فحص البذرة المعتمدة للتقاوى

مادة ٣٢ - لا يجوز بيع التقاوى او عرضها للبيع او تداولها الا بعد فحصها وتقرير صلاحيتها من لجنة يشكلها الوزير لهذا الغرض ويشترط ان تكون مضمونة ببطاقات تتضمن البيانات التي يضعها الوزير .

مادة ٣٣ - يصدر الوزير قرارا يوضح فيه (لكل نوع من انواع تقاوى الحاصلات الزراعية) ما يلي :-

أ - مستويات القبول التي يلزم توافرها في التقاوى لاعتبارها صالحة للزراعة .

ب - طريقة اخذ العينات وتحديد اماكن فحصها .

ج - القواعد المتبعة عند الفحص .

د - تاريخ بدء وانتهاء موسم الفحص .

هـ - المدة الواجب تبليغ نتائج الفحص خلالها لاصحاب العلاقة وكيفية اجراء التبليغ .

هكذا حد الوحد

- و - كيفية تعبئة التقاوى والحفاظة عليها بعد الفحص ومواصفات العبوات وتحديد اوزانها والطريقة التي تتبع في ترقيمها واقفالها وختمها واعتادها لحفظ التقاوى.
- ز - مواصفات البطاقات التي تلتصق على عبوات التقاوى والبيانات التي يجب ان تتضمنها.
- ح - مدة صلاح التقاوى للزراعة والاجراءات الواجب اتخاذها بعد انقضاء هذه المدة.
- ط - طريقة اعداد التقاوى المتبقية من المواسم السابقة وطريقة فحصها من جديد ومواعيد ذلك البنود (أ، و، ز، ح، ط).

مادة ٣٤ - كل من يخالف للمادتين ٣٢، ٣٣ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين دينارا ولا تزيد على خمسين دينارا.

الفصل السادس

استيراد وتصدير التقاوى

- مادة ٣٥ - لا يجوز استيراد او تصدير التقاوى بدون ترخيص من الوزارة.
- مادة ٣٦ - يصدر الترخيص بتنسيب من اللجنة مع مراعاة احكام الحجر الزراعي.
- يصدر الوزير قرارا بالاجراءات والشروط اللازم توافرها للحصول على الترخيص.
- مادة ٣٧ - كل من يخالف احكام المادة ٣٥ يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين دينارا ولا تزيد على خمسين دينارا.

الفصل السابع

الاجتار في التقاوى

- مادة ٣٨ - يتم الاجتار في (التقاوى) بترخيص يصدر طبقا للشروط والتعليمات التي يضعها الوزير.
- لا يسري هذا الحكم على مالك الارض الزراعية او حائزها اذا قام بتوزيع التقاوى على مستأجري ارضه او باعها لهم.
- مادة ٣٩ - يجب ان يكون الاعلان او نشر البيانات عن (التقاوى) مطابقا للمواصفات المقررة من الوزارة بشأنها.
- مادة ٤٠ - يصدر الوزير القرارات اللازمة لتحديد اسعار بيع التقاوى بعد الاستئناس برأي اللجنة.
- مادة ٤١ - كل من يخالف احكام المادة (٣٨) (فقرة اولى) او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين دينارا ولا تزيد على خمسين دينارا.
- مادة ٤٢ - كل من يخالف احكام المادتين ٣٩، ٤٠ او القرارات المنفذة لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار.

الباب الرابع

تنظيم بساتين الفاكهة ومشاغلها

- مادة ٤٣ - على من يرغب في انشاء بستان للفاكهة او التوسع في مساحة بستان قائم ان يغير الوزارة مسبقا بموقع الارض ومساحتها ونوع اشجار الفاكهة المزمع زراعتها ، وللوزير ابداء رأيه خلال ثلاثين يوما من ورود الطلب لديوانه والا اعتبر مقبولا .
- يستثنى من ذلك البساتين المخصصة للتجارب والبحوث العلمية وحدائق المنازل .
- مادة ٤٤ - لا يجوز انشاء مشتل لتربية غراس الفاكهة وغيرها بقصديعها او نقل مشتل من مكانه الا بترخيص من الوزير .
- يحدد الوزير شروط الترخيص .
- مادة ٤٥ - يصدر الوزير قرارا يبين فيه الطرق التي يجب على اصحاب المشاتل اتباعها في تربية غراس الفاكهة وتطعيمها والحفاظة على اصنافها والسجلات الواجب عليهم مسكها وطرق القيد لها .
- مادة ٤٦ - لاصحاب البساتين ان ينشئوا مشاتل خاصة حسب الشروط والتعليمات التي يصدرها الوزير .
- مادة ٤٧ - لا يجوز بيع غراس الفاكهة او غيرها من النباتات او عرضها للبيع الا من محل مرخص وفقا للشروط والتعليمات التي يقررها الوزير .
- مادة ٤٨ - يصدر الوزير قرارا سنويا يحدد فيه اسعار بيع الغراس بعد الاستئناس برأي لجنة يشكها لهذا الغرض .
- مادة ٤٩ - كل من يخالف احكام المواد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الباب الخامس

اقامة وتشغيل معاصر الزيتون

- مادة ٥٠ - لا يجوز اقامة معصرة لعصر الزيتون او تشغيلها الا بترخيص وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير يبين فيها نماذج السجلات التي تلتزم ادارة المعصرة بمسكها وطريقة القيد لها والتفتيش عليها .
- مادة ٥١ - كل مخالفة لاحكام المادة ٥٠ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا .

الباب السادس

الخصيصة الزراعية

- مادة ٥٢ - يقصد (بالخصيصة الزراعية) الاسمدة الكيماوية او العضوية بكافة انواعها التي تضاف الى التربة او البذور لاضلاحيها او تحسين خواصها او تضاف الى النباتات لغرض زيادة انتاجها .

مكتبة مجلس الاعيان

مادة ٥٣- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الخصبية الزراعية) بقرار يبين فيه نظام العمل فيها تختص باختيار وتحديد انواع الخصبية الزراعية التي يجوز الاتجار بها وتحديد اسعارها ومواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط وطرق تداولها وابداء الرأي في جميع الامور المتعلقة بتطبيق احكام هذا الباب .

مادة ٥٤- يصدر الوزير بناء على توصية اللجنة قرارات بالامور التالية :

- أ - انواع الخصبية التي يسمح بتداولها وتحديد مواصفاتها .
- ب - شروط واجراءات ترخيص واستيراد الخصبية والاتجار فيها ونقلها من جهة الى اخرى .
- ج - اجراءات تسجيل الخصبية .
- د - كيفية اخذ العينات من الخصبية وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتحقق عليها .
- هـ - تحديد اسعار بيع الخصبية .

مادة ٥٥- لا يجوز صنع الخصبية الزراعية او تجهيزها او بيعها او عرضها للبيع او استيرادها او التخلص عليها جمر كياً بدون ترخيص من الوزارة . لا يسري حكم هذه المادة على الاسمدة العضوية الناتجة من مخلفات المزارع المحلية المعدة للاستعمال الخاص .

مادة ٥٦- يجب ان يكون الاعلان او نشر البيانات عن الخصبية الزراعية مطابقاً لمواصفاتها وشروط تداولها وتعليقات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٥٧- كل مخالفة لاحكام المواد ٥٦، ٥٥، ٥٤ او القرارات المنفذة لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد عن مائة دينار . ولا يجوز مصادرة الخصبية اذا كان موضوع المخالفة نقص في الوزن .

الباب السابع

وقاية المرووعات

الفصل الاول

مكافحة الآفات الزراعية

مادة ٥٨- يقصد بكلمة (آفة) كل كائن قد يلحق ضرراً اقتصادياً بالنبات وتعني كلمة نبات لاخراس هذا الفصل جميع انواع المرووعات والمزروعات والحشائش والنباتات البرية وثمارها وبلورها وسائر اجزائها الاخرى ومنتجاتها .

مادة ٥٩- يحدد الوزير انواع الآفات الزراعية وطرق الوقاية منها ووسائل مكافحتها والتدابير الواجب اتخاذها لهذا الغرض وعلى الاخص الامور التالية :

- أ - تحديد المناطق التي تعتبر ملوثة بآفة معينة وتعمل على تنظيفها وتنظيم نقل النباتات والاشياء الاخرى القابلة لنقل الآفة من منطقة ملوثة الى منطقة اخرى سليمة او مضحية .

- ب - بيان النباتات المسببة لانتشار الآفات والاجراءات التي تتخذ بشأنها سواء بخاطر زراعتها او تقييدها وازالتها او اتلافها وغير ذلك من الاجراءات التي يرى اتخاذها منعاً لانتشارها .
- ج - اصدار تعليمات لمقاومة الآفات وبيان المواد الكيماوية والادوات التي تستعمل في المقاومة وبيان اعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها اجهزة الوزارة على نفقة المالك
- د - وضع الشروط والاحتياطات الخاصة بعلاج الخضر والنباتات التي تؤكل طازجة او النار التي قاربت النضج بمواد او مستحضرات تحتوي على مواد سامة او ضارة بصحة الانسان او الحيوان .

هـ - وضع التعليمات الخاصة بعلاج النباتات ومقاومة الآفات .

و - تحديد اجور اعمال العلاج والمقاومة التي تقوم بها اجهزة الوزارة المختصة على حساب مالك النباتات وموعد تحصيلها وشروط تسديدها وحالات الاعفاء منها كلياً او جزئياً .

ز - وضع نظام لمكافحة الجراد الصحراوي .

ح - بيان الآفات المتوجب على حائز الارض الزراعية ابلاغ الجهات المختصة عنها وطرق هذا الابلاغ وبيان الاجراءات الواجب عليه اتخاذها في مقاومتها ومعالجتها .

مادة ٦٠- اذا كانت الاصابة مصدراً لخطر يهدد النباتات لتعذر علاج المرض او لظهور آفة جديدة لم يعرف لها علاج ناجح جاز للوزير ان يأمر بالتخاذ اي اجراء يكفل منع انتشار المرض او الآفة بما في ذلك قلع النباتات المصابة واتلافها على نفقة الوزارة على ان تلزم بدفع التعويض العادل للمالك . يصدر وزير الزراعة قراراً بالتدابير التي تتخذ لتقدير هذا التعويض .

مادة ٦١- أ - للوزير الاستيلاء على ما يلزم - لمكافحة الآفات - من الآلات والادوات والمواد الكيماوية وغيرها او وسائل النقل مقابل الاجر او الثمن .

ب - يتم الاستيلاء بجرد الاشياء المستولى عليها واثبات حالتها وتاريخ تسليمها .

ج - يتم تقدير التعويض عن الاشياء المذكورة بالاتفاق خلال ثلاثين يوماً من تاريخ اتمام الجرد والا جاز للدوي الشأن عرض الخلاف على (لجنة تعويضات) يشكلها الوزير لهذا الغرض .

د - على اللجنة اصدار قرارها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالة الخلاف اليها واخبار ذوي الشأن بالبريد المسجل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره .

هـ - يحق للدوي الشأن الاعتراض على قرار لجنة التعويض لدى المحاكم البدائية المختصة خلال عشرة ايام من تاريخ التبليغ .

و - تفصل المحكمة في الاعتراض تدقيقاً ويكون حكمها نهائياً .

ز - لا تستوفى رسوم المحاكم من الاعتراض .

مادة ٦٢- يجوز ضبط واتلاف النباتات المقتولة او المعروضة للبيع والاشياء التي استعملت لجزمها وتعبئتها خلافاً لاحكام هذا الفصل او القرارات المنفذة له .

مادة ٦٣- يعاقب بغرامة لا تزيد على مائة دينار :

- أ - كل من يخالف احد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، ز ، ح ، من المادة ٥٩ او القرارات التي تصدر تنفيذها او اخل بالاجراءات التي تتخذ وفقاً لحكم الفقرة الاولى من المادة (٦٠) .

مادة ٦٠

ب- كل من يخالف القرارات التي تصدر بمقتضى الفقرة (أ) من المادة (٦١) أو عرقل اجراءات الاستيلاء على لوازم المكافحة . يتضمن الحكم الصادر بالعقوبة الامر بتنفيذ جميع الاجراءات اللازمة لازالة اسباب المخالفة على نفقة المخالف .

الفصل الثاني

مبيدات الآفات الزراعية

مادة ٦٤- تعرف عبارة (مبيدات الآفات الزراعية) لأغراض هذا الفصل : - بالمواد والمستحضرات التي تستعمل في مكافحة الامراض النباتية والحشرات والقوارض والحشائش والكائنات الاخرى - الحيوانية والنباتية - الضارة بالنباتات وكذلك المستحضرات التي تستعمل في مكافحة الحشرات والطفيليات الخارجية الضارة بالحيوان .

مادة ٦٥- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة مبيدات الآفات الزراعية) يشار اليها لأغراض هذا الفصل (باللجنة) تختص باختيار أو تحديد انواع مبيدات الآفات الزراعية التي يسمح بتداولها وتحديد اسعارها ومواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط الاتجار بها .

مادة ٦٦- يصدر الوزير بناء على تشييع اللجنة القرارات اللازمة لتنفيذ احكام هذا الفصل وعلى الاخص ما له علاقة بالامور التالية : -

أ - انواع مبيدات الآفات الزراعية المسموح باستيرادها وتداولها وتحديد مواصفاتها وشروط استيرادها .

ب- شروط واجراءات الترخيص باستيرادها والاتجار بها .

ج - كيفية اخذ عينات المبيدات وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج التحليل والتحقق عليها .

د - حظر نقل بعض انواع المبيدات من جهة الى اخرى .

هـ - تحديد اسعار بيع مبيدات الآفات الزراعية .

مادة ٦٧- لا يجوز صنع المبيدات أو تجهيزها أو بيعها أو عرضها للبيع أو استيرادها أو الاتجار بها أو التخلص عليها دون ترخيص من الوزير .

مادة ٦٨- يجزى الاعلان عن المبيدات أو نشر بيانات عنها بصورة مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليقات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ٦٩- كل مخالفة لاحكام المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ أو القرارات التي تصدر بتنفيذها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

لا يحكم بمصادرة المبيدات اذا كان موضوع المخالفة نقصاً في وزنها .

الفصل الثالث

الحجر الزراعي

مادة ٧٠- يقصد بكلمة (النباتات) لأغراض هذا الفصل : - النبات بجميع اجزائه سواء أكان جذوراً أم سوقاً أم أوراقاً أم أزهاراً أم بذوراً وفي أية حالة كان عليها - ولو كان جافاً - كما يقصد بعبارة المنتجات الزراعية المنتجات التي من أصل نباتي والمجهزة تجهيزاً لم يحولها عن طبيعتها النباتية .

مادة ٧١- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الحجر الزراعي) مهمتها تقديم التواصي للوزير لاصدار القرارات المنفذة لأحكام هذا الفصل .

مادة ٧٢- لا يجوز ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بآفات غير موجودة بالمملكة على انه يخفى للوزير السماح بادخال بعض النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات اذا أمكن ابادتها ما بها من آفات بجميع اطوارها ابادتها تامة بمعرفة الوزارة وعلى نفقة اصحابها .

مادة ٧٣- يحظر ادخال النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بآفات موجودة بالمملكة الا اذا أمكن تعقيمها قبل التخلص عليها بمعرفة الوزارة وللوزير ان يسمح بادخال بعض أنواع النباتات والمنتجات الزراعية المصابة بأنواع معينة من هذه الآفات اذا رأى ان ادخالها لا يترتب عليه اضرار اقتصادية بمزروعات البلاد أو محاصيلها .

مادة ٧٤- للوزير ولغايات (تحمين المملكة) ان يسمح بادخال النباتات والمنتجات الزراعية التي تستورد لأغراض الثموم ولو كانت مصابة بآفات موجودة أو غير موجودة بالمملكة اذا أمكن اتخاذ الوسائل الكفيلة بمنع تسرب هذه الآفات الى محاصيل البلاد ومزروعاتها ، على ان يتم الادخال باشراف الوزارة وبالشروط التي تضعها وتحمل المستورد النفقات التي تتطلبها تنفيذ هذه الشروط .

مادة ٧٥- للوزير ان يصدر قرارات في الامور التالية : -

أ - حظر استيراد الكائنات الحية الضارة بالزراعة ويستثنى من ذلك ما استورد للأغراض العلمية بالشروط التي تقرها لجنة الحجر الزراعي .

ب - حظر استيراد بعض النباتات والمنتجات الزراعية والتربة المعدة للزراعة أو المحتوية على مواد عضوية وفضلات النباتات والمنتجات الزراعية المختلفة من البواخر والطائرات ووسائل النقل الاخرى وذلك لحماية الثروة الزراعية .

ج - حظر تصدير النباتات والمنتجات الزراعية خلافاً لأحكام الحجر الزراعي للدول المستوردة .

د - شروط ترخيص استيراد وتصدير المنتجات والنباتات الزراعية وحالات الاعفاء منه .

هـ - الشروط الخاصة بالمرور لرساليات النباتات والمنتجات الزراعية بأراضي المملكة .

و - تحديد أماكن خاصة لادخال رساليات نباتات أو منتجات زراعية معينة .

ز - الاجراءات التي تتخذ بشأن الرساليات الغير مسموح بادخالها او عبورها أراضي المملكة وفقاً لأحكام هذا الفصل .

ح - تجديد التفقات الواجب تحصيلها تقنياً للاجراءات المنصوص عليها في هذا الفصل والقرارات المنفذة له أو شروط الاعفاء منها .

هـ
مادة ٧٥

مادة ٧٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ٧٢، ٧٣ او القرارات الصادرة تنفيذاً لأحد البنود أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، من المادة (٧٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

ويعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٧٢) و (٧٣) والقرارات الصادرة تنفيذاً للمادة (٧٥) بالعقوبة المقررة للجريمة ذاتها .

الباب الثامن

بطاقة الحيازة الزراعية

مادة ٧٧ - تعرف كلمة (حائر) لأغراض هذا القانون كل مالك أو مستأجر يزرع أرضاً لحسابه أو يستغلها لأي وجه من الوجوه وفي حالة الاستئجار للزراعة يعتبر مالك الأرض حائراً ما لم يتفق الطرفان كتابة في العقد على إثبات الحيازة باسم المستأجر ، ثم يعتبر في حكم الحائر مربي الماشية أيضاً وتسري عليهم أحكام هذا الباب .

مادة ٧٨ - يفتح في كل قرية سجل تدون فيه بيانات الحيازة وجميع البيانات الزراعية الخاصة بكل حائر ويشكل الوزير في كل قرية (لجنة زراعية) تكون مسؤولة عن إثبات تلك البيانات ومحمّلة بمهامها .

تعد وزارة الزراعة بطاقة الحيازة الزراعية يدونها البيانات الخاصة بكل حائر من واقع السجل .

مادة ٧٩ - على كل حائر (أو نائبه) أن يقدم خلال المواعيد التي يحددها الوزير إلى الجمعية التعاونية أو اللجنة الزراعية بياناً يبين مقدار ما في حيازته من أراضي زراعية أو ماشية أو غير ذلك مما هو مفصل في بطاقة الحيازة وما يطرأ على هذه البيانات من تغيير من آن لآخر وعلى (اللجنة الزراعية) مراجعة تلك البيانات وتدقيقها وإعتمادها قبل إثباتها في السجل .

إذا تولى الحائر عن تقديم ما يطلب منه قسام موظف الوزارة المختص بإثبات اسمه في قائمة المتخلفين وكلف اللجنة الزراعية بتقديم البيانات اللازمة وتدوينها في السجل ، وعلى اللجنة الزراعية إخطار الحائر بذلك .

مادة ٨٠ - يصدر وزير الزراعة قرارات بتنظيم الأمور التالية :-

أ - تعيين نماذج السجلات وبطاقات الحيازة وجميع الأوراق التي تتطلبها وطرق القيد فيها وتعيين المسؤولين عنها وقواعد إثبات ما يطرأ عليها من تغيير وتعتبر سجلات وبطاقات الحيازة أوراقاً رسمية .

ب - بطرق الاعتراض على بيانات الحيازة والجهة التي تفصل في هذا الاعتراض وكيفية تشكيلها والإجراءات التي تتبعها .

الباب التاسع

صيانة الأشجار والمزروعات

مادة ٨١ - تعني كلمة (الحاكم الإداري) لأغراض هذا الباب (مساعد المحافظ - المتصرف - مدير القضاء - مدير الناحية) .

إذا وقع ضرر على مزروعات أو أشجار أو غراس من أي شخص أو أشخاص آخرين أو من مواشيهم فالمتضرر أن يبلغ الأمر إلى الحاكم الإداري المختص أو إلى أقرب مخفر للأمن العام أو إلى المختار اللذين عليهم إبلاغ الحاكم الإداري .

مادة ٨٢ - على الحاكم الإداري - أو من ينييه إجراء الكشف فوراً على مكان التعدي للثبوت من مصادي الضرر الواقع وتقدير التعويض مقتضى .

وله إذا رأى أن التعدي كان مقصوداً أو خطيراً أن يحيل الشكوى لحكمة الصلح المختصة .

مادة ٨٣ - إذا وقع الضرر من المواشي يعتبر حائزوها مسؤولين ما لم يثبتوا مسؤولية غيرهم .

مادة ٨٤ - يحظر على أي كان أن يتسبب في دخول حيواناته إلى مكان تحصد فيه المزروعات دون موافقة صاحبها .

مادة ٨٥ - تستأنف قرارات الحاكم الإداري إلى المحافظ خلال ثمانية أيام من صدورهما إذا كانت وجاهية أو من تاريخ تبليغها إذا كانت غيائية ويكون قرار المحافظ قطعياً .

مادة ٨٦ - إذا ظل القاعل مجهولاً فللحاكم الإداري فرض غرامة مشتركة على المجاورين أو من يعتقد أنهم ضمن (دائرة العقول) مسؤولون عن التسبب بإحداث الضرر وله أن يحكم بالغرامة حتى خمسة ذنانير على القاعل بالإضافة إلى التعويض .

مادة ٨٧ - يراعي الحاكم الإداري أحكام قانون بحكم الصلح فيما يتعلق بالتحقيق وإجراء الكشف وتقدير التعويض بقدر الإمكان .

مادة ٨٨ - إذا ترك شخص حيواناته فاقمت ضرراً بالأشجار أو المزروعات يفرمه الحاكم الإداري بحسب ما فلتا عن كل رأس فضلاً عن التعويض المستحق .

الباب العاشر

الزراعة الحرجية وحفظ التربة

مادة ٨٩ - يكون للكلمات والمعارف التالية المعاني المخصصة لها أدناه ، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك :-

أ - الأشجار الحرجية تعني الأشجار والشجيرات الحرجية سواء أكانت قابلة أو غير قابلة قابلة للتطعيم .

ب - الحراج الحكومية تعني أراضي الدولة المسجلة حراجاً أو الأراضي المسجلة باسم خزانة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية أو حرم الطرق والشوارع المطبقة جزئياً أو كلياً بتاتات حرجية .

مادة ٨٩

ج - الحراج الخاصة تعني كل ما ينبت بفعل الطبيعة على الاراضي المملوكة لاشخاص طبيعيين ام معنويين من اشجار وشجيرات حرجية سواء كانت قابلة للتطعيم ام لا .

د - المواد الحرجية اية مادة متواجدة على الاراضي الحرجية .

مادة ٩٠ - ١ - (١) لايحوز قطع الخطب من الحراج الحكومية والخصومية وصنع الفحم قبل الحصول على رخصة استثمار .

(٢) لايحوز نقل اية مادة حرجية من مكان الى آخر قبل الحصول على تذكرة نقل .

(٣) لايحوز قطع او جمع او صنع او رفع او نقل اية مادة حرجية قبل دفع الثمن المقرر لها .

(٤) لايحوز قطع اية شجرة او شجيرة او غرسة حرجية او نبات من الحراج الحكومية او الخصومية او حرقها او تشليدها او قطع اي غصن منها بالآلة او باليد او تجريدتها من قشورها او اوراقها .

(٥) لايحوز اقتناء او حيازة او خزن اية مادة حرجية غير مرخص بها .

ب - يصدر الوزير قرارات تنشر في الجريدة الرسمية يبين فيها الاجراءات والشروط المتعلقة بالحصول على الرخص وتماذجها لغايات الاستثمار ، وتذكر النقل واثمان المواد الحرجية والرسوم الواجب ادائها .

مادة ٩١ - ١ - كل من يخالف احكام المادة (٩٠) يعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر ويغرم من خمسة دنانير الى ٢٥ دينار عن كل شجرة او شجيرة او غرسة او جزء منها او عن كل ثلاثمائة كيلو من المواد الحرجية او كسورها ان تعدل تعيين عدد الاشجار المقطوعة وتصادر منه المواد الحرجية والادوات القاطعة .

(٢) يعاقب بنفس العقوبة المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة سائق واسطة النقل الذي تسبب مع المواد الحرجية التي لم يحز صاحبها على تذكرة نقل .

مادة ٩٢ - ١ - لايحوز السكن واقامة الساكن والابنية والمنشآت وحفر الآبار والكهوف داخل حدود الحراج الحكومية .

ب - لايحوز اشغال النيران او القيام باعمال قد تكون سببا في اندلاع الحرائق في الحراج الحكومية ومن مسافة خمسمائة متر خارجها .

مادة ٩٣ - ١ - الوزير عند شيوب الحرائق في الحراج الاستيلاء على ما يلزم من الآلات والمواد ووسائل النقل لاستعمالها في مكافحة الحرائق مع التعويض على اصحابها .

ب - كل من يتسبب في اشغال النيران في الحراج يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة دنانير عن كل شجرة او كل شجيرة حرجية أثقلت مع دفع تكاليف اطفاء الحريق .

ج - المحاكم الادارية ترحيل الساكنين او المقيمين في الاراضي الحرجية الحكومية والقاطنين بقربها واذا تمنعوا يعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر مع ارقاعه على الرحيل .

مادة ٩٤ - ١ - لايحوز الاعتداء على اراضي الحراج الحكومية سواء كان بفاحها او بفتحها او حفر الآبار والكهوف فيها او بأي اعتداء آخر .

(٢) لايحوز الاعتداء على علامات او سياج حدود الاراضي الحرجية .

مادة ٩٥ - كل من يخالف احكام الفقرتين ١ و ٢ من المادة (٩٤) من هذا القانون على المحاكم الادارية منعه من الاعتداء وله ان يتخذ الاجراءات الكفيلة بذلك وتقرعه من خمسة دنانير لكل دوئم او اي جزء منه وترفع يده عن الارض وتؤول المنشآت التي اقامها للوزارة . اما السياج وعلامات حدود الاراضي الحرجية فيعاقب عليها بالحبس من اسبوعين الى شهر وبغرامة مقدارها عشرة دنانير عن كل علامة او زائفة سياج .

مادة ٩٦ - كل من حصل على رخصة اصطناع او استثمار او تذكرة نقل ان يبرزها عند الطلب الى موظفي وزارة الزراعة والافراد الامن العام والقوات المسلحة واذا امتنع او لم يكن مصحوباً بالرخصة او تذكرة النقل تصادر منه المضبوطات وتسلم الى اقرب مركز زراعي ويعاقب بالحبس من اسبوعين الى شهر .

مادة ٩٧ - لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة الدخول الى اي مكان ما عدا بيوت السكن التي يوجد فيها او يشتبه بوجود مواد حرجية فيها ومصادرة المضبوطات التي جمعت بدون ترخيص وبيعها وقيد اثمانها وارادات للخزينة اما بيوت السكن فتدخل موافقة المدي العام المختص .

مادة ٩٨ - موظفو وزارة الزراعة والافراد الامن العام والقوات المسلحة مكلفون بالقبض على الذين يشاهدونهم اثناء قطعهم او نقلهم للمواد الحرجية بصورة يخالف احكام هذا القانون كما يجب عليهم منع وقوع هذه المخالفات قبل وقوعها .

مادة ٩٩ - موظفو وزارة الزراعة مخولون بتقديم ضبط او ضبوط عن التعديات المخالفة لهذا القانون ذاكرين في متنها الاضرار التي لحقت بالحراج وعلى القاضي او الحاكم الاداري المقدم اليه الضبط الحكم بما جاء فيها .

مادة ١٠٠ - يحق لاصحاب الحراج الخصوصية استثمار حراجهم بطريقة التقليم الفني بعد حصولهم على رخصة تخولهم ذلك على ان تتبع ارشادات وتعليمات الوزارة .

مادة ١٠١ - للوزير ان يسمح لاصحاب الحراج الخصوصية باستثمار حراجهم بقصد استبدالها بالاشجار المثمرة بموجب دورة استثمارية فنية تشق على مراحل يحدد شروطها وكيفيةها من قبله .

مادة ١٠٢ - اذا لم يتبع صاحب الحراج الخصوصية شروط الاستثمار يوقف عن الاستثمار في العمل بالرخصة ويعاقب بموجب المادة (٩١) فقرة (١) من هذا القانون او لم يتمتع .

مادة ١٠٣ - للوزير ان يصدر التعليمات للقيام بعمليات حفظ التربة والتحريج على نفقة الحكومة لاية ارض مملوكة تتوفر فيها الشروط التالية شريطة موافقة المالك :-

أ - الأراضي البور المهملة التي يزيد معدل انحدرها على ٢٥٪ .

ب - الأراضي المنحدرة التي تؤثر على مصادر المياه والمنشآت المائية .

ج - المواقع التي لها قيمة سياحية والتي يقرر تحريجها لتجميل البلاد .

مادة ١٠٤ - يمنع رعي الماشية في الأراضي الحرجية الا بتفويض من الوزير او من ينيبه . يحدد الوزير انواع المواشي وشروط الترخيص ومواعيد الرعي وانواع واعداد المواشي التي يرخص برعيها في كل حراج والاحتياطات الواجب اتخاذها وكذلك الاجور الواجب استيفائها .

مادة ١٠٥ - للوزير حصر تربية الماعز البلدي في مناطق يحددها اذا تبين له ان ذلك يشكل خطرا على الثروة الحرجية والتمزية في تلك المناطق ويكون قرار الحظر نافذا بعد مرور عام من صدوره ويستثنى منه القرى والاحواض التي طبق حصر الرعي فيها بموافقة سكانها طبقا لقانون حصر رعي الماعز رقم ١٨ لسنة ١٩٥٢ .

مادة ١٠٦ - كل مخالفة للمادتين (١٠٤) و (١٠٥) والقرارات الصادرة عنها يعاقب مرتكبها بغرامة قدرها ٢٥٠ فلس عن كل رأس ماشية وتضاعف الغرامة كل مرة يتكرر فيها المخالفة .

مواد عامة

مادة ١٠٧ - التخريبات التي تقع ولا يعرف فاعلوها يرى قضاياها الحاكم الاداري او الشخص المفوض من قبله ويكون حكمه قطعيا والاشخاص المسؤولون عن هذه التخريبات هم اقرب الجاورين لتلك التخريبات ان وجدوا والا فاهالي اقرب قرية مجاورة .

مادة ١٠٨ - ترى دعاوي الحراج من قبل محاكم الصلح او لدى الحاكم الاداري .

المادة ١٠٩ - اي شخص اتهم بمخالفة هذا القانون ويخشى فراره يوقف الى ان يقدم كفيلا يضمن حضوره عند الطلب .

مادة ١١٠ - يقوم جباة مديرية الحراج بتحصيل الغرامات التي تفرضها المحاكم او المحاكم الاداريين وبديل الضريبة والرسوم وترصد امانات تصرف لتطوير الثروة الحرجية .

مادة ١١١ - تحصل الغرامات الحرجية وفقا لقانون تحصيل الاموال الاميرية .

مادة ١١٢ - يمنع اجراء اي قطع في الاشجار الحرجية مهما كان نوعه سواء كان في الحراج الحكومية او الخصوصية خلال المدة الواقعة بين اول اذار ونهاية ايار من كل عام .

مادة ١١٣ - أ - يمنع منعاً باتاً قطع الاشجار الصنوبرية الا في الحالات الضرورية ويقرر من الوزير او من ينيبه .

ب - يمنع قطع اشجار الخروب والبطم والاوز والاجاص والزيتون البري بل يسمح بتقليمها بقصد تطعيمها او تركيبها .

مادة ١١٤ - يجوز للوزير ان يوزع مجانا اية كمية من القراس الحرجية على اية جهة كانت اذا رأى في زراعة تلك القراس منفعة عامة .

مادة ١١٥ - للوزير السماح باستيراد المواد الحرجية .

مادة ١١٦ - الاشخاص الذين تتكرر اعتداءاتهم على الحراج الحكومية يبعدون الى مناطق خالية منها لمدة لا تزيد على الستة اشهر .

الباب الحادي عشر

المراعي

مادة ١١٧ - لأغراض هذا الباب تعني كلمة (المراعي) المساحات الملونة باللونين الاحمر والاصفر من خارطة فهرس القرى مقياس (١:٢٥٠,٠٠٠) المحفوظة في مديرية المراعي) وتعني كلمة اراضي كما عرفت بقانون املاك الدولة رقم (٨) لسنة ١٩٦٨ او اي تشريع يحل محله او يعمله وتشمل كلمة المراعي: الضئان، الماعز، الخيل، البقر، الجسار، الجاموس، البغال، الحمير، الخنازير

وصغار هذه الحيوانات .

هكذا هو الحال

مادة ١١٨- تعتبر (مراعي) جميع اراضي الدولة المسجلة كذلك واية اراضي اخرى للدولة يقل المعدل السنوي لسقوط الامطار فيها عن ٢٠٠ ملم .

مادة ١١٩- يستثنى من احكام المادة السابقة الاراضي التالية :-

- أ - الاراضي المستغلة بالري المستديم .
- ب - الاراضي المستغلة للمنافع العامة .
- ج - مناطق البلدات والمجالس القروية او مناطق التنظيم .
- د - مناطق المشاريع الزراعية والسكنية المقررة عند نفاذ هذا القانون .
- هـ - الاراضي المخصصة لمصالح الدولة ومؤسساتها .
- و - الاراضي التي يقرر مجلس الوزراء استثنائها من احكام هذا القانون من آن لآخر .

مادة ١٢٠- للوزير اصدار قرارات لتنظيم الامور التالية :-

- أ - تحسين وتطوير المراعي والحفاظ عليها .
 - ب - تنظيم ادوار الرعي وتحديد فترات لكل منطقة جغرافية .
 - ج - تحديد نوع وعدد الماشية المسموح بادخالها للرعي في كل منطقة .
 - د - العمل على زيادة انتاج اراضي المراعي لنباتات الرعي والنباتات العلفية واجراء التجارب والابحاث المتعلقة بذلك .
 - هـ - استغلال المياه السطحية وانشاء وتشغيل وادارة مشاريع السدود الصغيرة ومنشآت اسالة المياه ونشرها لافراض انتاج النباتات العلفية .
 - و - حفر الآبار وتجهيزها بمعدات الضخ وانشاء البرك لافراض توفير مياه الشرب للمواشي .
 - ز - المحافظة على البيئة وعناصرها الطبيعية - في المراعي بمسا في ذلك تربتها ونباتاتها البرية والزرزعة وجبايتها من التحات او التشويه او التجريب او الابداء او سوء الاستعمال .
- مادة ١٢١- تعتبر (نباتات مراعي) جميع انواع النباتات النامية في المراعي بما في ذلك الحشائش والاعشاب والشجيرات سواء اقتاتت عليها الماشية ام لا .
- مادة ١٢٢- تعتبر نباتات علفية النباتات التي تزرع بقصد علفها للمواشي قبل او بعد تصنيعها بمسا في ذلك نباتات الشعير والقضبة والذرة .
- يستثنى من ذلك الخضروات والنباتات والحاصلات التي يقرر الوزير بانها (نباتات غير علفية) .
- مادة ١٢٣- بالرغم مما ورد في المادة السابقة :-

للوزير ان يصدر امرا (ينشر في الجريدة الرسمية) يحدد فيه انواع النباتات غير العلفية .

مادة ١٢٤- يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي التي يتراوح المعدل السنوي لسقوط الامطار عليها بين ١٠٠ - ٢٥٠ ملمترا المشار اليها باللون الاحمر على الخارطة لغرض استغلالها كراعي في انتاج الاعلاف بقرار من مجلس الوزراء (بتنسيق من الوزير بعد الاستئناس برأي وزير المالية/ الاراضي) الذي يحدد مساحتها وابعادها بما يتلاءم وطبيعة المنطقة الطبوغرافية والمناخية وغير ذلك من الامور الفنية .

مادة ١٢٥- اعتبارا من نفاذ هذا القانون :-

لا يجوز تفويض اراضي المراعي (التي حددت على الخارطة باللون الاصفر) التي يقل المعدل

السنوي لسقوط الامطار عليها عن ١٠٠ ملمتر ولا يجوز تأجيرها لفترة تزيد على عام واحد .
لاغراض الزراعة او الرعي .

مادة ١٢٦- يجوز تأجير او تفويض اراضي المراعي (لغايات الاستغلال الزراعي) اذا توفر لها الري المستديم شريطة ان لا تزيد المساحة المفروضة للعائلة الواحدة على خمسمائة دونم .

مادة ١٢٧- اعتبارا من نفاذ هذا القانون :-

لا يسمح الادعاء بأي حق مكتسب او وضع يد على اية قطعة من اراضي المراعي التي يقل معدل سقوط الامطار عليها عن مائة ملمتر سنويا الا انه يجوز طلب تفويضها اذا توفر لها الري المستديم .

مادة ١٢٨- يحدد الوزير بقرار ينشر في الجريدة الرسمية المراعي المخطورة الرعي فيها والاخرى المباحة وفق خطة زمنية تهدف الى تنمية المراعي بما يكفل توفر الرعي لاطول مدة على مدار السنة .

مادة ١٢٩- للوزير تحديد بدل ايجار المراعي وفرض رسوم تتحدد على بعض اصناف الماشية وجبايتها وفرض اية رسوم اخرى تتعلق بالرعي والماشية .

مادة ١٣٠- اعلى القرى المجاورة وقاطنو الخيام وبيوت الشعر ملزمون باطفاء الحريق الذي ينتشر في المراعي .

مادة ١٣١- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرين دينار ولا تزيد عن مائة دينار بالاضافة للالتزامات المدنية على المخالفات التالية ما لم يرد في القوانين الاخرى نص على عقوبة اشد :

- أ - التعدي على المراعي بفتحها او زرعها او حفر آبار فيها او باقامة ابنة ومنشآت عليها .
- ب - فتح المقالع واستخراج مواد البناء بدون ترخيص .
- ج - ازالة او قطع او خلع او حرق نباتات المراعي .
- د - الاعتداء على المنشآت القائمة على اراضي المراعي والثابتة لها .
- هـ - مخالفة اي حكم من احكام هذا القانون او اي قرار صادر بمقتضاه .

مادة ١٣٢- تنظر الحكمة المختصة في دعاوى المراعي اذا كان الفاعل معلوما اما اذا كان مجهولا يعتبر اقرب الجاورين مسؤولين ويقضي على البالغين منهم بغرامة وفقا لاحكام الباب التاسع في هذا القانون .

مجلس الاعيان

الكتاب الثاني

الثروة الحيوانية

الباب الاول

في تنمية الثروة الحيوانية وحمايتها

الفصل الاول

تصدير الحيوانات واستيرادها

مادة ١٣٣- للوزير تنظيم تصدير واستيراد الحيوانات والدواجن والطيور الحية او حظر تصديرها واستيرادها اذا اقتضت ذلك مصلحة تنمية الثروة الحيوانية او المحافظة عليها بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني.

مادة ١٣٤- يحظر ذبح عجول البقر الذكور قبل بلوغها سن الستين الا اذا بلغ وزنها الحد السلي يقرره الوزير ، كما يحظر ذبح اناث الابقار والاغنام غير المستوردة قبل تبديل جميع قواطعها ، وفي كل الاحوال يحظر ذبح الاناث العشار .

كل ذلك يحظر ذبح عجول الابقار والخراف الذكور ما لم يصل وزنها للحد الذي يقرره الوزير . ويستثنى من حكم هذه المادة الحيوانات التي تقضي الضرورة ببيعها على ان يتم ذلك بموافقة الجهة التي يعينها الوزير .

مادة ١٣٥- كل من يخالف احكام المادتين ١٣٣ ، ١٣٤ والقرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

الفصل الثاني

علف الحيسوان

مادة ١٣٦- تعني عبارة (مواد العلف الخام) لاغراض هذا الفصل : الكسب او اي مادة لم يدخلها خلط تستعمل في تغذية الحيوان او الدواجن سواء كانت من مصدر حيواني او نباتي او من المواد المعدنية والفيتامينات والمضادات الحيوية .

وتعني عبارة (العلف المصنع) اي مخلوط من مواد العلف الخام .

مادة ١٣٧- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة علف الحيوان) تختص باختيار وتحديد انواع العلف التي يسمح بتداولها وتحديد مواصفاتها واجراءات تسجيلها وشروط تداولها وتبني ايضا تقديم التراخيص للوزير في كل ماله علاقة بعلف الحيوان .

مادة ١٣٨- يصدر وزير الزراعة قرارات في الامور التالية :-

أ- تحديد مواد العلف الخام والعلف المصنع ومواصفاتها وشروط تهيئة العلف المصنع .

ب- اجراءات ترخيص الاتجار في مواد العلف وشروطها .

ج- تنظيم بيع العلف المصنع ومواد العلف الخام وتداولها ونقلها من مكان الى آخر .

د- شروط تسجيل العلف المصنع ومواده وتحديد تسجيلها .

هـ- تنظيم الرقابة على مصانع العلف ومعال الاتجار به وبيان المجالات الواجب مسكها وكيفية القيد بها .

و- كيفية اخذ عينات العلف ومواده وتحليلها وطرق الاعتراض على نتائج هذا التحليل وكيفية الفصل فيها .

مادة ١٣٩- يحظر الاتجار بمواد العلف الخام - التي يحددها الوزير او العلف المصنع او طرحها للبيع او تداولها او نقلها من جهة الى اخرى او حيازتها بقصد البيع بدون ترخيص من الوزير . ويشترط ان تكون مكونات العلف المصنع ومواصفاته وتعبئته مطابقة لاحكام القرار الذي يصدره الوزير بهذا الشأن .

مادة ١٤٠- يجب ان يكون الاعلان - عن مواد العلف او نشر بيانات عنها مطابقة لمواصفاتها وشروط تداولها وتسجيلها وتعليمات الوزارة بشأن استعمالها .

مادة ١٤١- لا يجوز تشغيل اي مصنع لعلف الحيوان قبل الحصول على ترخيص من الوزارة طبقا للشروط والاحوال التي يصدر بها قرار من الوزير .

مادة ١٤٢- كل مخالفة للقرارات الصادرة تنفيذا لاحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٣٨ او احدي المادتين ١٣٤ ، ١٣٦ ، يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على مائة دينار .

مادة ١٤٣- كل مخالفة لاحكام المادة (١٣٥) يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن ثلاثين ديناراً ولا تزيد على مائة دينار .

الفصل الثالث

حماية الطيور والحيوانات البرية وتنظيم صيدها

مادة ١٤٤- يحظر صيد الطيور والحيوانات البرية بدون ترخيص من الوزارة .

يصدر الوزير قرارا بتحديد رسوم رخص الصيد .

مادة ١٤٥- يحظر صيد الطيور النافعة للزراعة او قتلها او اسكها بأي طريقة كما يحظر جيازتها او نقلها او بيعها او عرضها للبيع حية ام نافقة .

يصدر الوزير قرارات بتعيين انواع الطيور التي تنطبق عليها احكام هذه المادة وبيان شروط ترخيص صيدها على وجه الاستثناء للاغراض العلمية .

مادة ١٤٦- يحظر تخريب او كسر الطيور البرية او التكاثر او ايلاء صغارها .

مادة ١٤٧- للوزير تحديد مناطق ومواعيد الصيد وتحديد الطيور والحيوانات البرية المسموح صيدها .

مادة ١٤٨- أ- يحظر استعمال المركبات الآلية والانوار الكاشفة او الاسلحة الاوتوماتيكية في صيد الطيور والحيوانات البرية .

ب- يحظر استعمال البندقية الحربية في صيد الحيوانات البرية ويستثنى من ذلك الحيوانات التي يعينها الوزير .

مادة ١٤٨

مادة ١٤٩- يحظر على الاجانب المقيمين خارج المملكة صيد الطيور والحيوانات البرية داخلها دون ترخيص من الوزارة .

مادة ١٥٠- يحظر التسوة على الحيوانات .
يصدر الوزير قرارا بتحديد الحالات المشمولة بهذا الحظر .

مادة ١٥١- أ - يحظر استيراد الدب (الخيط) او المواد الفرائية (التي تستعمل لامسك الطيور) او بيعها او حيازتها او تداولها او استعمالها .

ب- يحظر نصب اي نوع من انواع الفخاخ لامسك الطيور .

ج- يحظر صيد الطيور باستعمال ادوات التمويه - كاليرق وجلد الحيوان وآلة النداء - او مراكز التمويه - كالاكشاك والاختصاص .

د - يستثنى من احكام هذه الفقرات الطيور المائية التي يحدد انواعها الوزير .

مادة ١٥٢- يشكل الوزير لجنة تسمى (لجنة الصيد) تختص باسداء الرأي لتحديد مناطق ومواعيد الصيد والطيور والحيوانات البرية التي يسمح بصيدها وجميع الامور المتعلقة بذلك .

مادة ١٥٣- كل من يصطاد بصورة مخالفة لمواد هذا الفصل او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب بغرامة لا تقل عن :

أ - خمسة عشر دينارا عن كل غزال صحراوي .

ب- عشرة دنائير عن كل خنزير بري او بدن او غزال جبلي او حورية .

ج - ثلاثة دنائير عن كل حيوان او طير آخر .

مادة ١٥٤- أ - في حالة استعمال مركبة آلية خلافا للمادة ١٤٨ او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب قائدة المركبة بغرامة لا تقل عن خمسة دنائير ويعاقب صاحبها بنفس العقوبة اذا ارتكبت المخالفة بمفرده وذلك بالإضافة الى العقوبة المنصوص عليها في المادة (١٥٣) .

ب- في حالة تكرار المخالفة بخلاف سنة واحدة تضاعف العقوبة ويصادر السلاح او الاداة المستعملة في الصيد .

مادة ١٥٥- موظفو وزارة الزراعة والامراد الامن العام والقوات المسلحة والاشخاص الذين يعتمدونهم الوزير من غير موظفي الوزارة مكلفون بالقبض على كل مخالف لاحكام هذا الفصل وتسليمهم الى اقرب محقر امن مع تنظيم ضبط بالواقع .

الفصل الرابع

تربية النحل ودودة الخريصر

مادة ١٥٦- أ - يحظر استيراد ملكات النحل او بيض دودة الخريصر او بيعها او الاتجار بها دون ترخيص من الوزارة طبقا للشروط والعمليات التي يقرنها الوزير .

ب - يحظر استيراد عسل النحل بدون ترخيص وفق احكام الفقرة السابقة .

مادة ١٥٧- للوزير تحديد الطرق الفنية الواجب اتباعها في تربية النحل ودودة الخريصر في جميع المراحل والاطوار وله تعيين نماذج السجلات الواجب على المربين امساكها وطرق القيد بها .

مادة ١٥٨- يحظر تربية ملكات النحل او تبيز دودة الخريصر بقصد الاتجار الا بترخيص من الوزير وفق احكام المادة السابقة .

مادة ١٥٩- للوزير ان يقرر تربية سلالة نقية معينة من النحل في المناطق التي يحددها ويحظر اقتناء اي سلالة اخرى في هذه المناطق .

مادة ١٦٠- كل مخالفة لاحكام احدى المواد ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، او القرارات الصادرة تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على عشرة دنائير وللوزير الاستيلاء على النحل موضوع المخالفة بضمن الملل.

الباب العاشر

في الصحة الحيوانية

الفصل الاول

مكافحة امراض الحيوان

مادة ١٦١- تعني كلمة (حيوان) لاغراض هذا الباب الحيوانات والدواجن والطيور حسبما يحددها الوزير .

مادة ١٦٢- للوزير ان يقرر تسجيل كل او بعض انواع الحيوانات تسجيلا اجباريا في المناطق التي يعينها وله ان يأمر بمقتضاها او تطهير حظائرها لوقايتها من الامراض واختبارها لتشخيص الامراض المعدية او الوبائية في مواعيد دورية على ان تتم عمليات التشخيص والحقن والاختبار بالحقن .

مادة ١٦٣- أ - تقتضي اعادة اختبار الحيوانات التي يشتبه في اصابتها وتعين عزلها حتى نهاية الاختبار على ان يقوم اصحابها بتغليظها خلال مدة وجودها في العزل والا قامت الوزارة بذلك على حسابها .
يحدد الوزير فترات تفققات التغلية وتحصل من اصحاب الحيوانات وفق قانون تحصيل الاموال الاميرية .

ب - اذا لم تظهر اعراض المرض على الحيوانات المعزولة بعد انتهاء المدة المحددة وجب على اصحابها تسليمها خلال اسبوع من تاريخ اخطارهم كتابة بذلك واذا استنكفوا جاز للوزير بيعها بالمزاد العلني وحفظ ثمنها امانة لحسابهم بعد جسم تفققات التغلية ومضاريف المزداد .

ج - لا يطالب صاحب الحيوان الناق في العزل بما اتفق عليه .

د - اذا تقرر اطلاق الحيوان المعزول استحق صاحبه تعريضا عادلا .

مادة ١٦١

مادة ١٦٤- على اصحاب الحيوانات او حائريها او للتولين حراستها وملاحظتها ابلاغ المرشد الزراعي المختص او اقرب وحدة بيطرية عن ظهور اي مرض بين حيواناتهم او تفوق بعضها بسبب المرض .

مادة ١٦٥- أ - يمنح الوزير مكافأة تعادل ثمن الحيوان لا تزيد عن عشرة دنانير لأول مبلغ لقسم الشرطة التي حدثت ضمن دائرته الاصابة بمرض وبائي او معد .

ب - اذا كان المبلّغ هو مالك الحيوان استحق تعويضا مساويا لقيمة الحيوان النافق او المصاب الموضوع تحت المعالجة اذا قرر ذبحه .

مادة ١٦٦- يحظر الاتجار في الحيوانات المصابة او المشتبه باصابتها بالامراض المعدية أو الوبائية كما يحظر نقلها من جهة الى اخرى .

تعتبر مشتبه باصابتها بامراض معدية او وبائية الحيوانات التي خالطت الحيوانات المريضة بطريقة مباشرة او غير مباشرة .

مادة ١٦٧- أ - يحظر القاء جثث الحيوانات النافقة في الانهر وقنوات الري او المصارف او البرك او الطرق او في العراء .

ب - يتوجب دفن هذه الجثث على عمق كاف من سطح الارض بعيدا عن مصادر المياه ويكون الحائر مسؤولا عن تنفيذ ذلك .

مادة ١٦٨- يصدر الوزير قرارات لاغراض هذا الفصل لتنفيذ الامور التالية :-

أ - تعيين الامراض المعدية والوبائية التي تطبق عليها احكام هذا الفصل وطرق الوقاية منها ووسائل علاجها والاحتياطات التي تتخذ لمنع انتشارها وما يتبع نحو الحيوانات المريضة او المشتبه بمرضها او المخالطة لها او الاخرى السليمة التي قد تنقل المرض بما في ذلك اتلافها او ذبحها في مسلخ عام وتعويض اصحابها مسح التصريح بتسليم اللحوم الصالحة الى الاكل لاصحابها بعد تحديد ثمنها وخسمة من قيمة التعويض .

ب - تكليف اصحاب الحيوانات او حائريها او للتولين حراستها وملاحظتها الحضور في الزمان والمكان المعينين لاجراء عمليات التسجيل او الحقن او الاختبار .

ج - الاجراءات التي تتيسر للملاحظة اماكن تجميع او تجمع الحيوانات كالاسواق وغيرها وما يتخذ بشأنها من احتياطات عند ظهور اي مرض بينها .

د - تحديد البيانات التي يجب ان تتضمنها السجلات للمدة لعمليات التسجيل والحقن والاختبار .

هـ - تحديد مدة حجر الحيوانات المقتولة في الحظائر والاجراءات التي تتبع بشأن النافق منها وما يعطى نتيجة ايجابية بعد اختياره وقيمة ما يؤدي من تعويض لاصحابها في حالة ذبحها او اعدامها او تفوقها او ما يحض منها بسبب التلقيح وبيان الاجراءات التي تتبعها اصحاب الحيوانات المذكورة عند ادخال حيوانات اخرى في حظائرهم .

و - تشكيل اللجان التي ينط بها تقدير اثمان الحيوانات النافقة والتعويضات والمكافآت المترتبة بموجب احكام هذا الفصل على ان تكون قراراتها نهائية بعد تصديق الوزير .

ز - وضع تعرفة سنوية باثمان الحيوانات يجري تقدير التعويضات على اساسها .

ح - الاجراءات التي يجوز اتخاذها لضبط الحيوانات المصابة او المريضة ومعالجتها او ذبحها او اتلافها على ان تحصل الوزارة النفقات من مالك الحيوان او حائره .

ط - الاجراءات التي تتخذ بشأن الكلاب او مرض الكلب او مراقبة الحيوان الشرس او العقور والحالات التي يجوز فيها ضبط واتلاف او ذبح هذه الحيوانات حسب متطلبات الحال دون اداء تعويض عنها .

مادة ١٦٩- كل من يخالف احكام المواد ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٧ ، او القرارات الصادرة تنفيذا لاحكام المادة ١٦٣ او لاحد البنود أ ، ب ، ج ، د ، هـ ، من المادة ١٦٨ يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الفصل الثاني

الحجر البيطري

مادة ١٧٠- أ - يحظر ادخال الحيوانات المستوردة او لحومها او منتجاتها او مخلفاتها الا بعد استيفاء اجراءات الحجر البيطري للتحقق من خلوها من الامراض الوبائية المعدية .

ب - يضبط كل من يدخل منها خلافا لاحكام هذه المادة ويتلف اذا كان مصابا بمرض وبائية او معدية شريطة ان تثبت هذه الحالة بتقرير من الطبيب البيطري المختص .

ج - للوزير ان يحظر تصدير الحيوانات او لحومها او منتجاتها او مخلفاتها الا بعد فحصها والتحقق من خلوها من الامراض الوبائية او المعدية .

مادة ١٧١- يجب ذبح الحيوانات المستوردة لاغراض الذبح خلال ثلاثين يوما من ادخالها الحجر البيطري . لا يستوفى رسم الحجر عن هذه المدة ، والوزير بالاتفاق مع وزير الاقتصاد الوطني ان يقرر تمديد هذه المدة .

يلتزم صاحب الحيوانات بتفليتها خلال مدة الحجر واذا توافى عن ذلك جاز للوزير الامر بتقديم الغذاء لها على نفقة المالك طبقا للفتات والقواعد التي يحددها الوزير .

مادة ١٧٢- يصدر الوزير قرارات في الامور التالية :-

أ - تحديد انواع الحيوانات واللحوم والمنتجات والمخلفات الحيوانية والامراض المعدية والوبائية المشمولة باحكام هذا الفصل .

ب - تحديد نظام واجراءات العمل بالحجر البيطري .

ج - تحديد نظام واجراءات فحص ما يصدر الخارج من الحيوانات او منتجاتها او مخلفاتها ومنع شهادات (خلوها من الامراض) .

مادة ١٧٠

د - كيفية التصرف في مخلفات الحيوانات والحاجر البيطرية والتدابير والاحتياطات والاجراءات التي تتخذ بشأنها .

مادة ١٧٣ - كل من يخالف احكام المادة (١٦٤) يعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثين دينارا ولا تزيد على مائة دينار ، وذلك فضلا عن مصادرة الحيوانات واللحوم او المنتجات او المخلفات المهربة .

ويعاقب هل الشروع بالمخالفة بعقوبة الجريمة ذاتها .

مادة ١٧٤ - كل من يخالف الفقرة الاولى من المادة (١٧٠) يعاقب بغرامة قدرها دينار واحد عن كل رأس من الماشية ومائتا فلس عن كل رأس من الاغنام والماعز .

لوزير دون انتظار الحكم : ان يأمر ببيع الحيوانات على المخالفة على نفقة المخالف وبيعها لحسابه .

مادة ١٧٥ - كل من يخالف البند هـ من المادة (١٧٢) يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على ثلاثين دينارا .

الباب الحادي عشر

ذبح الحيوانات وبيع الجلود

مادة ١٧٦ - يحظر في المدن والقرى (التي بها اماكن مخصصة للذبح او مجازر) ذبح او سلق الحيوانات ، المخصصة لحومها للاستهلاك العام خارج تلك الاماكن او المجازر ويحدد الوزير هذه الاماكن .

مادة ١٧٧ - للوزير ان يصدر قرارات تنفيذ احكام هذا الفصل وعلى الاخص ما يتعلق بالامور التالية :-

أ - تحديد شروط ذبح الحيوانات ونقل لحومها ومخلفاتها او عرضها للبيع .

ب - طريقة سلق الدبال ونوع الآلات والادوات التي تستعمل لذلك .

ج - الشروط السوابع توفرها في السلاخين وانشاء المسالخ وطريقة الحصول على الرخص وتجديدها والغاءها .

د - تحديد اجور السلق وتنظيم العلاقة بين السلاخين والجزارين واصحاب الجلود وكيفية تحميل تلك الاجور وتوزيعها على السلاخين .

هـ - بيان درجات تصنيف الجلود ومواصفاتها وكيفية حفظ الجلود الخام والآلات والمواد التي تستعمل لهذا الغرض وبيان السجلات التي يلتزم بامساكها اصحاب او مديرو المحلات المخصصة لحفظها او تخزينها .

مادة ١٧٨ - يحظر - على غير الاشخاص المرخصين - القيام بسلخ الجلود في المجازر التي تعينها الوزارة كما يحظر سلق جلد أي حيوان لفق او اثلث بدون تصريح من الطبيب البيطري المختص .

مادة ١٧٩ - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد عن ثلاثين دينارا :-

أ - كل من اثلث عمدا في (الاماكن المقررة رسميا للذبح) جلودا ناعجة من السلق او شرع في ذلك .

ب - كل من ادخل في تلك الاماكن جلودا تسليخ فيها وكل من اخرج منها جلودا قبل تعيين درجاتها .

ج - كل من حال دون دخول مأموري الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المتعدين

المجازر والاماكن المخصصة للسلخ ولحفظ الجلود الخام او تخزينها او امتنع عن تقديم السجلات والمستندات او الاوراق التي تطلب منه او ادلى ببيانات غير صحيحة مع علمه بذلك .

د - كل من يخالف احكام المادتين ١٧٦ - ١٧٨ . او القرارات الصادرة تنفيذا لاحد البنود أ ، ب . ج . د ، هـ ، من المادة ١٧٧ .

الباب الثاني عشر

في التروء السمكية

مادة ١٨٠ - لاغراض هذا الباب تشمل :-

كلمة : (سمك) كل حيوان مائي سواء أكان من فصيلة الاسماك ام لم يكن وتشمل الاسفنج والحار والحيوانات ذوات الجلود القشرية الصلبة والسلاحف البحرية والحيوانات المائية ذوات الثدي .

وعجارة (صيد السمك) في المياه الاقليمية او ازاله في البر ولم يكن قد اصطيدي في هذه المياه .

مادة ١٨١ - لا تسري احكام هذا الباب الا على الاشخاص الذين يعملون في صيد السمك لغايات تجارية .

مادة ١٨٢ - يحظر صيد السمك دون ترخيص من الوزير .

مادة ١٨٣ - أ - يحظر صيد السمك بالمقرقات او اية مواد صادة او سامة سواء أكان ذلك لغايات تجارية ام لا .

ب - يمنع اطلاق الصخور المرجانية الموجودة في المياه الاقليمية او اقتلاعها .

مادة ١٨٤ - للوزير ان يحدد بقرائه الامور التالية :-

أ - كيفية منح ترخيص صيد السمك وشروط الترخيص .

ب - تحديد مناطق صيد السمك في البحر او المياه الحلوة .

ج - حظر استعمال طرق واساليب الصيد المحتمل ان تضر بأي حقن للاسماك من حيث المحافظة عليها وتكاثرها .

د - تعيين المناطق والفصول التي يمنع فيها صيد السمك او يقيد بنوع معين من السمك .

هـ - تعيين الحجم لما يباح صيده من نوع معين من السمك .

و - تعيين حجم فوهات الشباك او حجمها التي يجوز استعمالها في صيد السمك .

ز - تنفيذ اي غرض من اغراض هذا الباب .

مادة ١٨٥ - للوزير ان يمنح مكافأة مالية لأي شخص يقدم معلومات او يقوم بعمل يساعد على اكتشاف مخالفة ارتكبت خلافا لمواد هذا الباب شريطة ان لا يزيد مبلغها على نصف مجموع الغرامة المفكوم بها وان لا يقل على خمسة دنانير .

مادة ١٨٦ - كل من يخالف احكام المواد ١٨٢ ، ١٨٣ ، ١٨٤ يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين دينارا .

مادة ١٨٠

احكام عامة

تنظيم تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

مادة ١٨٧- للوزير ان يصدر قراراً بتحديد المنتجات الزراعية او الحيوانية المشمولة باحكام هذا القانون .
مادة ١٨٨- أ - يخضع تصدير او استيراد المنتجات الزراعية او الحيوانية لترخيص من الوزارة مع مراعاة التنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني .

ب - يصدر الوزير تعليمات باجراءات وشروط الترخيص مراعي في ذلك احكام الحجر الزراعي والبيطري .

مادة ١٨٩- للوزير ان يصدر قرارات في الامور التالية :-

أ - تحديد اصناف وكميات المنتجات الزراعية او الحيوانية المسموح بتصديرها او استيرادها ومواعيد التصدير والاستيراد من وإلى كل بلد .

ب - تحديد ومراقبة مواصفات عبوات المنتجات الزراعية واوزانها والشروط الواجب توفرها وكيفية توضع المنتجات للتسويق .

ج - تحديد ومراقبة المواصفات الواجب توفرها في المنتجات الزراعية او الحيوانية المصدرة او الموردة او المعروضة للبيع في الاسواق المحلية .

د - اقامة اسواق الجملة المركزية او الفرعية ومراكز التصنيف والتعبئة والتخزين والتبريد وشروطها الفنية خارج مناطق البلديات .

مادة ١٩٠- أ - كل من يخالف احكام المادتين ١٨٨ ، ١٨٩ او القرارات التي تصدر تنفيذا لها يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن ٩٥ ٪ من قيمة للنتجات المخالفة ومصادرة واتلاف المنتجات غير الصالحة للاستعمال البشري على ان يتحمل المخالف كافة المصاريف والتلفات المترتبة على ذلك .

ب - للوزير ان يقرر مكافأة تمنح للموظف او الموظف الذي يكتشف او يساعدون على اكتشاف اية مخالفة ارتكبت خلافاً للمادتين المذكورتين شريطة ان لا تزيد عن ١٠ ٪ من قيمة الغرامات .

مادة ١٩١- تتعاون كافة الوزارات والادارات والهيئات والمجالس - كل ضمن امكانياتها واختصاصاتها مع الوزارة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ١٩٢- تستوفى الرسوم وفقاً للجدول الملحق بهذا القانون على انه يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك تعديله بنظام ينشر في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩٣- تنشر القرارات التنفيذية الصادرة عن الوزير بمقتضى هذا القانون في الجريدة الرسمية .

مادة ١٩٤- بالرغم مما ورد بأي تشريع آخر لموظفي الضابطة العدلية وموظفي وزارة الزراعة المختصين حق دخول وتفتيش الأماكن التي يشتبه بوقوع مخالفة فيها لاحكام هذا القانون كما يحق لهم ايقاف اي وسيلة نقل وتفتيشها في أي وقت ويستثنى من ذلك محلات السكن التي يستقيم تفتيشها نهاراً بحضور اخصائ او اي شخصين .

تشمل كلمة الاماكن :- اي مخزن ، محل ، مخبر ، بيت سكن ، مصنع ، منبج ، مزرعة ، مشتل ،

مادة ١٩٥- كل مخالفة لاحكام هذا القانون لم يرد نص على عقوبة لها يعاقب مرتكبها بالغرامة حتى مائة دينار .

مادة ١٩٦- مع مراعاة ما نص عليه في هذا القانون على المحكمة : كلما امكن ذلك ان تحكم :

بمصادرة المواد موضوع المخالفة او المضبوطة واغلاق المحل على ان يعاد فتحها بترخيص جديد كما تحكم بالالتزامات المدنية وازالة اسباب المخالفة بواسطة الوزارة على حساب المخالف على ان تحصل النفقات بالطريقة التي تحصل بها اموال الخزينة .

مادة ١٩٧- ترصد حصيلة الرسوم والغرامات وأثمان المصادرات والتعويضات المحكوم بها ان كانت من حق الخزينة والمحكوم بها وفقاً لاحكام هذا القانون امانات لحساب الوزارة وتخصص للانفاق على تحسين وتطوير الثروات الزراعية والحيوانية على النحو الوارد في هذا القانون وفقاً للحالة التي ترتبت بموجبها .

مادة ١٩٨- عند فرض العقوبة وفقاً لاحكام هذا القانون لانطبق الاسباب المخففة التقديرية على الفاعل . وتعتبر محاولة الجريمة جريمة تامة .

مادة ١٩٩- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

مادة ٢٠٠- يلغى هذا القانون القوانين التالية :-

أ - قانون الزراعة العام رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٦ .

ب - قانون المشاغل رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٨ .

ج - قانون التشجير الاجباري رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .

د - قانون وقاية النباتات لسنة ١٩٢٧ .

هـ - قانون ابادية الجراد لسنة ١٩٣٩ .

و - قانون تنظيم تجارة العلاجات الزراعية رقم ٨ لسنة ١٩٥٩ .

ز - قانون منسج تصدير السباد الطبيعي لسنة ١٩٣٦ .

ح - قانون منسج استيراد او تصدير الحبوب لسنة ١٩٣٥ .

ط - قانون داء الكلب رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٤ .

ي - قانون امراض الحيوانات رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ .

ك - قانون الحراج والغابات لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته .

ل - قانون الحراج والغابات للموحد رقم (٨١) لسنة ١٩٥١ .

م - قانون التصريح الاجباري رقم (١٥) لسنة ١٩٦٢ .

ن - قانون تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية رقم (٣) لسنة ١٩٦٨ .

ص - قانون وقاية الصيد رقم (٣) لسنة ١٩٧٢ .

غ - قانون الحراج وحفظ التربة رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢ .

ف - اي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون .

مادة ٢٠١- تبقى جميع الانظمة والقرارات الصادرة بموجب هذه القوانين

سارية المفعول الى ان تستبدل بالظمة أو قرارات محل عملها .

مادة ٢٠٢- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

مكرر مادة ١٩٥

ملحق رقم (١)
رسوم الانتاج النباتي

اولا: الرش

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل حديقة منزلية
٢ - الرش بالتركتور	٥٠٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها
٣ - الرش بواسطة الموتور ذو العجلتين	٢٥٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها
٤ - الرش بواسطة الآليات التي تحمل على ظهر العامل	١٥٠ فلس عن كل ساعة عمل او كسورها

ثانيا: الحجر الزراعي والمعاينة والفحص والتصاريح

نوع العملية	مقدار الرسم
١ - التبخيرة	٢٥٠ فلسا عن كل طن او جزء منه
٢ - المعاينة	٢٥٠ فلسا عن كل طن او جزء منه
٣ - الفحص والمعاينة للجوب بانواعها	٢٥٠ فلسا عن كل طن حتى ١٠٠ طن وخمس فلسات عن كل طن زيادة عن المائة طن
٤ - ترخيص تعامل مهنة بيع العلاجات الزراعية	دينار واحد عن كل تصريح
٥ - ترخيص انشاء مشتل اشجار او شجيرات	دينار عن كل تصريح

ثالثا: التحاليل الكيماوية والميكانيكية

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - تحاليل عينات الارربة	
١ - التحليل الميكانيكي	١٥٠ فلسا
٢ - اختبار خاصية التفاذية	١٠٠ فلسا
٣ - تقدير نسبة الرطوبة	١٠٠ فلسا
٤ - تقدير نسبة النشع	١٠٠ فلسا
٥ - تقدير نسبة الاملاح	١٠٠ فلسا
٦ - تقدير نسبة المواد المتبادلة	٥٠٠ فلسا
٧ - تقدير الحموضة والقلوية	١٠٠ فلسا
٨ - تقدير نسبة كبريتات الصوديوم	١٠٠ فلسا

نوع التحليل	مقدار الرسم
٩ - تقدير كبريتات الكالسيوم	١٠٠ فلسا
١٠ - تقدير كمية الكالسيوم اللازمة	١٠٠ فلسا
١١ - تقدير نسبة المواد العضوية	٤٠٠ فلسا
١٢ - تقدير كمية القسفور	٣٠٠ فلسا
١٣ - تقدير كمية النتروجين	٤٠٠ فلسا
١٤ - تقدير كمية البوتاسيوم	٣٠٠ فلسا

ب- تحاليل عينات الماء

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - تحليل مياه الري	٤٠٠ فلسا
٢ - تقدير مجموع الاملاح الدائبة	١٠٠ فلسا
٣ - تقدير كيتي الصوديوم والبوتاسيوم	٢٥٠ فلسا
ج- تحاليل عينات الازمدة الكيماوية لعناصرها الرئيسية	
١ - الازمدة المركبة	٦٠٠ فلسا
٢ - الازمدة البسيطة	٤٠٠ فلسا
د - تحاليل عينات المواد العلفية	

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - تقدير نسبة البروتين الخام	٣٥٠ فلسا
٢ - تقدير نسبة المواد الدهنية	٤٠٠ فلسا
٣ - تقدير نسبة الرطوبة	١٠٠ فلسا
٤ - تقدير نسبة الالياف	٢٠٠ فلسا
٥ - تقدير نسبة الرماد	١٥٠ فلسا
تقدير نسبة الكبريت هيدرات (الهيدروجينات المكونة) دينار واحد	
رابعا: (١) رسوم الرخص والمواد الحرجية ومنتجاتها	

نوع التحليل	مقدار الرسم
١ - نقل الخشب الخام او المصنع الناتج من الحراج	١٠٠ فلس عن كل متر مكعب او جزء منه
الحكومية او المملوكة من مختلف انواع الاشجار والشجيرات الحرجية	

مكتبة

نوع التحليل	مقدار الرسوم
٢ - نقل القصب والحلفاء والسعد والطرفا والدفة من الحراج الحكومية او المملوكة	٥٠ فلسا عن كل متر مكعب او جزء منه
٣ - نقل حطب الوقود من الحراج الحكومية او المملوكة	٢٠ فلسا عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٤ - نقل الفحم سواء كان من انتاج محلي او مستوردا	١٠٠ فلس عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٥ - نقل الخشب المعد لصناعة الادوات الزراعية	٥ فلسات عن كل قطعة واحدة
٦ - نقل التراب والحجارة المبعثرة والرمل من الاراضي الحرجية الحكومية	١٠٠ فلس عن كل متر مكعب او جزء منه
٧ - نقل بذور الاشجار والشجيرات الحرجية باقواعها وورق السوس ومواد الدباغة وقشر التراب والسرراس وقسوع وعقص البلوط وحج اللوز المر من الحراج الحكومية والمملوكة	٥٠ فلسا عن كل مائة كيلو غرام او جزء منه
٨ - رخصة الاحتطاب	٥٠٠ فلس
٩ - رخصة نقل الحطب	٢٥٠ فلس
١٠ - رخصة بيع الحطب والمواد الحرجية	دينار واحد
١١ - رخصة اصطناع المواد الحرجية	٥٠٠ فلس
١٢ - رخصة الرعي في اراضي الحراج	٥٠ فلسا عن كل رأس غنم سنويا
ب - اسعار المواد الحرجية ومنتجاتها حسبما يقرره الوزير :	
ت - الرسوم عن الرعي او استعمال اراضي المراعي	

نوع العملية

- ١ - رخصة الرعي في مسيجات المراعي
٢ - رخصة الرعي في اراضي المراعي

ملحق رقم (٢)
(رسوم البيطرة والانتاج الحيواني)

نوع المعاينة	مقدار الرسم
١ - المعاينة التي يتم خارج المركز الذي يقع فيه الطبيب البيطري	٢٠٠ فلس عن كل معاينة
٢ - المعاينة في مركز الطبيب البيطري	١٥٠ فلسا عن كل معاينة
٣ - عند اصدار تقرير طبي بيطري	٢٥٠ فلسا عن كل تقرير

يضاف الى رسوم المعاينة اثمان العلاجات التي يصر بها الطبيب البيطري من صيدلية المديرية حسب التكلفة التي يضعها الوزير .

ب - رسوم المعاينة البيطرية عن الحيوانات المارة بطريق الترازيت .

نوع المعاينة

- ١ - عن كل رأس من الابل
٢ - رأس من البقر او الجاموس
٣ - رأس من الخيل او البغال
٤ - رأس من الحمير
٥ - رأس من الماعز او الاغنام او الغزلان
٦ - عن كل كلب او خنزير او حيوان بري آخر

ج - رسوم استيراد وتصدير الحيوانات :

- ١ - الايقار والجاموس والخيل والجمال
٢ - الضأن والماعز
٣ - الحملان والجداء
٤ - الخنازير
٥ - الخناثيص
٦ - حيوانات النقل المصدرة
٧ - لا يستوفي رسم تصدير عن حيوانات النقل :

د - رسوم الحجر في الحجر الصحي البيطري عن الحيوانات المستوردة والمصدرة :

- ١ - الايقار والجاموس والخيل والجمال
٢ - الضأن والماعز
٣ - الخنازير
٤ - الخناثيص
٥ - الحملان والجداء

هـ - رسوم معالجة او تلقيح الحيوانات المستوردة او المصدرة :

التلقيح ضد الحمى القحمية :

- ١ - الايقار والجاموس والخيل والجمال
٢ - الضأن والماعز والخنازير

و - رسوم سقاية الحيوانات المستوردة والمصدرة :

- ١ - الابل والخيل والبقر والجاموس والحيوانات الكبيرة الاخرى .

٢ - الاغنام والماعز والحيوانات الصغيرة الاخرى

ز - الرسوم عن تطهير وسائط النقل عند الطائرات

- ١٠ فلسات عن كل رأس في اليوم
٥ فلسات عن كل رأس في اليوم
٥٠٠ فلسا عن كل سيارة او شاحنة

هـ
٥٠٠
فلسا
عن
كل
رأس

ملحق رقم (٣)

تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية

١ - رسوم تسويق المنتجات النباتية :

الرسوم عن كل طن مستورد	الرسوم عن كل طن مصدر
٣٠ فلس	٣٠ فلس
١٥٠ فلس	مغفأة
٥٠ فلس	مغفأة
٥٠ فلس	مغفأة

٢ - رسم تسويق المنتجات الحيوانية :

الرسوم عن كل رأس مستورد

١٠٠ فلس
٥٠ فلس

الرسوم عن كل طن مستورد

٢٥٠ فلس
٥٠٠ فلس
٥ فلسات لكل بيضة
٥٠٠ فلس

أ - الحيوانات الحية

- ١ - عن كل رأس كبير
٢ - عن كل رأس صغير

ب - الدواجن الحية

ج - الحيوانات المذبوحة

د - لحوم معلبة

هـ - البيض للاستهلاك

و - المنتجات الحيوانية الاخرى

ح - الرسوم عن المواد الحيوانية المستوردة او المصدرة :

الصنف	الرسم عن كل كيلو غرام مستورد او كسوره	الرسم عن كل كيلو غرام مصدر او كسوره
١ - جلود الحيوانات او الزواحف اليابسة او المملحة او الطرية	١٥ فلساً	٥ فلسات
٢ - جلود الحيوانات او الزواحف المدبوغة	٢٠ فلساً	١٠ فلسات
٣ - الاسماك بأنواعها وأشكالها	٥ فلسات	١٠ فلسات
٤ - الاسماك والزواحف البحرية غير الطازجة	١٥ فلساً	١٠ فلسات
٥ - الشحوم والزيوت الحيوانية	١٥ فلساً	٢٠ فلساً
٦ - الصدف والحار والقرون والعظام والاطلاف والخوافر	فلساً واحداً	فلساً واحداً
٧ - الفراء من جلود الاغنام	١٠ فلسات	٢٠ فلساً
٨ - الفراء من الحيوانات البرية	٢٠ فلساً	١٠٠ فلس
٩ - المصارين المملحة	٥ فلسات	٥ فلسات
١٠ - قطع جلود	٥ فلسات	٥ فلسات
١١ - الصوف او الوبر او الريش او الشعر بأنواعها	١٠ فلسات	٢٥ فلساً
١٢ - الاجبان الطازجة او المملحة	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٣ - الحليب	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٤ - مسحوق الحليب	٥ فلسات	٣٠ فلساً
١٥ - الحليب المكثف	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٦ - الجبيد	٥ فلسات	١٠ فلسات
١٧ - السمن والزبدة والكريمة	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٨ - صمغ النحل	٥ فلسات	٢٠ فلساً
١٩ - الدم المجفف	١٠ فلسات	١٠ فلسات
٢٠ - اللحوم المعلبة بجميع انواعها	١٥ فلساً	١٠ فلسات
٢١ - اللحوم الطازجة والمبردة والخمسة	١٥ فلساً	١٥ فلساً
٢٢ - لحم الخنازير	٥ فلساً	٥٠ فلساً
٢٣ - لحوم الضأن والابقار الكبيرة	١٠ فلسات	١٥ فلساً
٢٤ - لحوم الضأن والابقار الصغيرة	١٥ فلساً	٢٠ فلساً
٢٥ - لحوم الخنزير الكبيرة	٢٥ فلساً	٣٠ فلساً
٢٦ - لحوم الخنزير الصغيرة	٣٠ فلساً	٣٥ فلساً
٢٧ - لحوم الدواجن بأنواعها	٢٠ فلساً	٢٥ فلساً

١٥٠ فلس
٥٠ فلس

قرار رقم (١٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان بنصابها القانوني بتاريخ ٩٧٣/٤/٢ برئاسة مقرر اللجنة سعادة السيد احمد الخليل والاعضاء : معالي السيد عبد الرحمن خليفه ومعالي السيد علي الهنداوي ومعالي السيد صالح المعشر ومعالي السيد انطون عطا الله ومعالي السيد ادمون رولك وعطوفة السيد عبد الله التل وسكرتير اللجنة السيد ناظم مرزوق . وقد حضر الاجتماع بناء على دعوة اللجنة معالي وزير الداخلية السيد احمد الطراونة .

ونظرت اللجنة في مشروع قانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ٩٧٢ المحال عليها من قبل دولة رئيس المجلس وبعد دراسته ومناقشته والاستماع الى ايضاحات ووجهات نظر معالي وزير الداخلية حول الاستفسارات التي ابداهها بعض اعضاء اللجنة قررت توصية المجلس الكريم بالواقعة عليه بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب الموقر مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :-

(١) الاستعاضة عن عبارة (المديرية) (مديرية الاقامة وشؤون الاجانب) الواردة في المادة (٢) بعبارة (المديرية - مديرية الامن العام - فرع الاقامة وشؤون الاجانب) .

(٢) الاستعاضة عن عبارة (المدير - مدير الامن العام) الواردة في المادة (٢) بعبارة (المدير - مدير الامن العام) .

(٣) اعادة صياغة الفقرة (١) من المادة (٣) بالشكل التالي :-

١ - يؤسس فرع للاقامة وشؤون الاجانب في مديرية الامن العام يرتبط بالوزارة . تسري على العاملين فيه القوانين والانظمة والواجبات والتعليمات المطبقة على قوة الامن العام .

(٤) الاستعاضة عن عبارة (على دوائر الامن المختصة بالتعاون) الواردة في اول الفقرة (ب) من المادة (٣) بعبارة (على الدوائر والجهات الاخرى المختصة المشاركة والتعاون) .

(٥) الاستعاضة عن عبارة (على دوائر الامن العام) الواردة في اول المادة (١٧) بعبارة (على الدوائر والجهات الاخرى المختصة) .

(٦) الاستعاضة عن عبارة (رأي دوائر الامن المختصة) الواردة في السطر الاول من المسادة (١٩) بعبارة (رأي المدير) .

(٧) الاستعاضة عن عبارة (رأي دوائر الامن المختصة) الواردة في السطر (٢) من المسادة (٢٠) بعبارة (رأي الدوائر والجهات الاخرى المختصة) .

(٨) الاستعاضة عن عبارة في المادة (٢٥) الواردة في المادة (٣٨) بعبارة (في المادة ٢٧) .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها واعادة مشروع القانون الى مجلس النواب الموقر .

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس على التعديلات على مشروع قانون الاقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٧٢ واعادته لمجلس النواب :

الجميع : برافون

وهذا نص القانون بالصيغة التي سعاد بها الى مجلس النواب الموقر :

مشروع

قانون رقم () لسنة ١٩٧٢

قانون الاقامة وشؤون الاجانب

تمهيد

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الاقامة وشؤون الاجانب رقم () لسنة ١٩٧٢) ويعمل به

مروور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة (٢) يكون للعبارات والكلمات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه الا اذا دللت القرينة على خلاف ذلك :

الملكية	الملكية الاردنية الهاشمية
الوزارة	وزارة الداخلية
الوزير	وزير الداخلية
المديرية	مديرية الامن العام - فرع الاقامة وشؤون الاجانب
المدير	مدير الامن العام
الحاكم الاداري	الحافظ او المتصرف او مدير القضاء
لاجئي	كل من لا يتمتع بالجنسية الاردنية
وظفو الحدود	الموظفون الذين توكل اليهم مهمة تسجيل الاجانب في الحدود والتأشير على جوازات سفرهم .

المادة (٣) ١ - يؤسس فرع للاقامة وشؤون الاجانب في مديرية الامن العام يرتبط بالوزارة تسري على العاملين فيه القوانين والانظمة والواجبات والتعليمات المطبقة على قوة الامن العام .

ب - على الدوائر والجهات الاخرى المختصة المشاركة والتعاون مع المديرية في متابعة تطبيق احكام هذا القانون .

ج - على موظفي الحدود تنفيذ التعليمات والقرارات التي يصدرها الوزير او المدير لغايات تطبيق احكام هذا القانون .

الفصل الاول

دخول الاجانب

المادة (٤) ١ - يسمح للاجنبي بدخول المملكة او الخروج منها اذا كان حائرا على جواز سفر او وثيقة سفر سارية المفعول ، صادرة عن بلاده ومعتبرة لدى حكومة المملكة ، وكان حاصلها على تأشيرة دخول او خروج وكذلك اذا كانت لديه وثيقة سفر صادرة عن حكومة المملكة بسبب وجوده فيها دون جواز سفر او وثيقة سفر صادرة عن حكومة معينة .

هكذا في النص

ب - يدخل في عداد وثائق السفر تذاكر المرور الدولية التي تمنحها الامم المتحدة لموظفيها وتذاكر المرور الدولية التي تمنحها الدول لعديم الجنسية أو اللاجئين المقيم على اراضيها ، ويشترط للاعتداد بهذه الوثائق الاخيرة ان تتضمن تأشيرة تميز لحاملها العودة الى البلد الذي اصدرها وكذلك البطاقات الشخصية المنصوص عنها في الاتفاقات المبرمة مع الدول الاخرى .

ج - تمنح تذاكر المرور الدولية للفتات التالية :

- ١ - للاشخاص الذين لا جنسية لهم او جنسيتهم غير ثابتة .
- ٢ - للاجئون الذين يعترف لهم بهذا الوصف .
- ٣ - الاشخاص الذين لهم جنسية ثابتة ، ولكن يتعذر عليهم الحصول على وثائق سفر من الدول التي ينتمون اليها او يوجدون فيها لأسباب تقدرها السلطات الاردنية المختصة .
- ٤ - الزوجات والاولاد القصر الذين لم يبلغوا السادسة عشر للاشخاص المشار اليهم في الفتات السابقة اذا لم تكن لهم جنسية ثابتة .

د - للوزير اعفاء رعايا اية دول اجنبية من شرط الحصول على التأشيرات او حمل جواز السفر عند دخول المملكة .

المادة ٥ - يكون دخول الاجنبي الى المملكة او خروجه منها مشروعا اذا تم عن طريق البر او البحر او الجو من مراكز الحدود او الموانئ او المطارات الاردنية المختصة لذلك وبعد التأشير على جواز سفره او الوثيقة التي تقوم مقامه من موظف الحدود .

المادة ٦ - في حالة الدخول الى المملكة من غير الاماكن والطرق المعينة لذلك لاسباب قاهرة كالمحيط الاضطرابي بالطائرة او الدخول من الاماكن التي ليس فيها مراكز حدود او اللجوء السياسي ، يجب على الاجنبي ان يقدم نفسه الى اقرب فرع من فروع المديرية او اي مركز من مراكز الامن المختصة خلال مدة اقصاها ثمان واربعين ساعة .

المادة ٧ - على جميع ملاحي السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائل النقل الاخرى عند وصولهم الى المملكة او مغادرتهم لها ان ينزلوا ركبهم في الموانئ او مراكز الحدود المقررة وان يقدموا الى الموظف المختص كشفاً يتضمن اسماء الملاحين والركاب والبيانات الخاصة بهم وان يزودوا السلطات المختصة باسماء الركاب الذين لا يحملون جوازات سفر او وثائق سفر رسمية تقوم مقامهما ، وان يمنحوا هؤلاء الركاب من النزول الى البر او الارض او الصعود الى الباخرة او الطائرة او واسطة النقل الاخرى الا بموافقة السلطات المختصة .

المادة ٨ - على الاجنبي قبل ان يغادر المملكة تبليغاً ان يسلم الى المديرية أو أحد فروعها اذن الإقامة وغيره من الاذنين الممنوحة له وفي حالة عودته الى المملكة قبل انتهاء المدة المحددة في اذن الإقامة يجوز له استردادها شريطة أن لا تتجاوز مدة اقامته في الخارج أكثر من ستة أشهر .

المادة ٩ - تحدد أنواع التأشيرات ومدتها وشروط واجراءات منحها والاعفاء منها ومقدار الرسوم التي تستوفى عنها والاعفاء من هذه الرسوم بنظام يصدر لهذه الغاية .

المادة ١٠ - يعين الوزير بتسبب من المدير ويقرر يصدره أشكال وأوضاع وثائق السفر التي تعطى لبعض فئات من الاجانب أو اللاجئين أو النازحين وشروط واجراءات منحها .

الفصل الثاني

تسجيل الاجانب

المادة ١١ - على كل اجنبي أن يقدم نفسه خلال ثلاثة أيام من تاريخ دخوله المملكة الى المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وأن يحرر اقراراً عن حالته الشخصية وعن الغرض من حضوره ومدة اقامته ومحل سكنه والمحل الذي يختاره لاقامته وتاريخ بدء الاقامة به وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك ، وان يقدم ما لديه من الاوراق الثبوتية المؤيدة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين يحملون تأشيرات مرور أو حج أو سياحة ضمن المدة المسموح بها .

المادة ١٢ - على كل اجنبي قبل تغيير محل اقامته ابلاغ المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الذي يقيم في منطقته بعنوانه الجديد . فان كان انتقل الى مكان آخر داخل المملكة وجب عليه أيضاً أن يقدم بنفسه خلال ثمان واربعين ساعة من وقت وصوله الى محل اقامته الجديد باقرار الى فرع المديرية أو مركز الشرطة المختص في البلد الذي انتقل اليه ويعفى من هذا الحكم الاجانب الذين قدموا بتأشيرة مرور أو تأشيرة سياحة .

المادة ١٣ - للمدير أو من ينوبه أن يعفي الاجنبي من شرط الحضور المنصوص عليه في المادتين السابقتين لاعتبارات خاصة أو لاعذار مشروعة يقدرها وفي هذه الحالة يحرر الاقرار كتابة على النموذج المعد لذلك ويسلم الى المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمانية واربعين ساعة من وقت دخوله المملكة .

المادة ١٤ - على مديري القناتق أو النزل أو أي محل آخر من هذا القبيل وكذلك على كل من أوى اجنبياً أو أسكنه أو أجر له محلاً للسكنى أن يبلغوا المديرية أو أحد فروعها أو مركز الشرطة الواقع في منطقة محل سكن الاجنبي عن اسم الاجنبي وهوانه وذلك خلال ثمان واربعين ساعة من وقت حلوله أو مغادرته .

المادة ١٥ - أ - على كل اجنبي خلال مدة اقامته في المملكة أن يبرز السلطات المختصة عند الطلب جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه وغير ذلك من الاوراق وأن يجيب عما يسأل عنه من بيانات وأن يحضر عند الطلب للوزارة أو دوائرها في الميعاد الذي يحدد له .

ب - على الاجنبي في حالة فقدان أو تلف جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه ابلاغ المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمان واربعين ساعة من تاريخ فقدان أو التلف .

هكذا في الأصل

المادة ١٦ - أ - لا يجوز لأي من الرعايا الاردنيين أو الشركات أو الهيئات الاردنية استخدام أجنبي الا اذا كان حاصلًا على اذن اقامة في المملكة ويستثنى من ذلك الخبراء الذين يستقدمون لغايات عملية أو فنية على أن لا تزيد مدة عملهم عن ثلاثة أشهر .

ب - على كل من يستخدم أجنبياً أن يقدم الى المديرية أو فرعها أو مركز الشرطة الذي يقع محل العمل في منطقته اقراراً على النموذج المعد لذلك خلال ثمانى وأربعين ساعة من وقت التحاق الاجنبي بخدمته ، وعليه عند انتهاء خدمة الاجنبي أن يقدم اقراراً بذلك الى المديرية أو مركز الشرطة خلال ثمانى وأربعين ساعة من انقطاعه عن العمل .

المادة ١٧ - على الدوائر والجهات الاخرى المختصة ابلاغ المديرية بكافة الوقوعات المتعلقة بالاجانب في المملكة .

الفصل الثالث

اذن الإقامة

المادة ١٨ - على كل أجنبي يقيم أو يرغب البقاء في البلاد أن يكون حاصلًا على اذن اقامة وفق أحكام هذا القانون . وعليه أن يغادر أراضي المملكة عند انتهاء مدة اذن الإقامة ما لم يكن قد جددتها .

المادة ١٩ - للوزير بعد استطلاع رأي المدير الحق في قبول أو رفض طلب الاجنبي اذن الإقامة أو إلغاء اذن الإقامة الممنوح له وتكليفه بمغادرة المملكة دون بيان الاسباب .

المادة ٢٠ - للمدير أن يسمح ببقاء الاجنبي في أراضي المملكة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر ويمكن تمديد هذا بعد استطلاع رأي الدوائر والجهات الاخرى المختصة لثلاثة أشهر أخرى لقاء رسم قدره دينار ويشمل ذلك زوجته أو زوجته وسائر أبنائه المنحليين في جواز سفره أو الوثيقة التي تقوم مقامه .

المادة ٢١ - يقدم طلب (اذن الإقامة) مستوفياً جميع الشروط المنصوص عليها في هذا القانون الى المديرية أو أحد فروعها أو الى الحكام الاداريين وذلك شريطة أن تكون مدة جواز سفر الاجنبي أو وثيقة سفره سارية المفعول ويجوز تجاوز هذا الشرط بموافقة الوزير .

المادة ٢٢ - أ - مدة اذن الإقامة سنة واحدة قابلة للتجديد في حالة توفر الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

ب - للوزير بتسليم من المدير أن يمنح اذن إقامة لمدة خمس سنوات للأجانب الذين أقاموا عشر سنوات في المملكة بصورة مشروعة .

المادة ٢٣ - رسم اذن الإقامة سنة دنانير أردنية للسنة الأولى ويجدد برسم قدره ثلاثة دنانير عن كل سنة لاحقة .

المادة ٢٤ - تحدد نماذج بطاقات الإقامة وأية بيانات أو إقرارات أخرى لغايات تطبيق هذا القانون بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير .

المادة ٢٥ - كل من يتم السادسة عشرة من عمره من أبناء الاجنبي وبناؤه أثناء اقامته في المملكة يكلف بالحصول على اذن إقامة وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة ٢٦ - يمنح الاجنبي اذن اقامة اذا اقتضت السلطات المختصة بوجاهة الاسباب التي تبرر اقامته ويشترط لمنحها أن تتوافر في الطالب أحد الاسباب التالية : -

أ - أن يكون حاصلًا على عقد بالعمل مع شركة أو محل تجاري مسجل أو مع صاحب أعمال معسوف في المملكة بشرط أن لا يزاحم الاردنيين في أعمالهم وأن يثبت ذلك بشهادة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أو من الجهات المختصة .

ب - أن يكون له أثناء اقامته مورد رزق مضمون وبطرق مشروعة من الداخل أو الخارج وأن يثبت ذلك بشهادة رسمية مصدقة .

ج - أن يكون قادمًا لاستثمار أمواله في مشروعات تجارية أو صناعية توافق عليها وزارة الاقتصاد الوطني .

د - أن يكون ذا كفاءة علمية او مهنية لا يتوفر مثلها في المملكة ، شريطة ان يثبت ذلك بشهادات خطية رسمية من جهات معتمدة وأن توافق على ذلك السلطات الاردنية المختصة .

هـ - أن يكون موظفًا او مستخدمًا في إحدى البعثات الدبلوماسية او القنصلية في المملكة بشرط المعاملة بالمثل .

و - أن يكون عاجزًا او قاصرا ويكون عائله الوحيد مقبلا في المملكة .

ز - أن يكون طالبا مقبولا في المعاهد الاردنية .

المادة ٢٧ - مع مراعاة ما ورد في المادة السابقة للوزير تكليف الاجنبي بتقديم كفالة مالية لتغطية اية التزامات مالية قد تترتب عليه ولضمان خروجه بعد انتهاء مدة اذن الإقامة الممنوحة له .

المادة ٢٨ - للمدير ان يجدد اذن الإقامة سنويا وفق أحكام هذا القانون .

الفصل الرابع

الاعفاءات

المادة ٢٩ - لا تسري احكام هذا القانون على :

أ - رؤساء الدول والفراد اسرهم .

ب - اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجنبي واسرهم المقيمين في المملكة ، اعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي الاجنبي غير المقيمين لدى المملكة فيتعيشون بمبدأ المعاملة بالمثل .

ج - رجال السفن والطائرات القادمة الى المملكة الذين يحملون تذاكر بحرية او جوية من السلطات المختصة التابعين لها شريطة التأشير على هذه التذاكر من قبل موظفي الحدود . في المسواقي والمطارات عند دخول المملكة او مغادرتها ولا يجوز له التأشيرات حاملها حق الإقامة الا خلال مدة بقاء السفينة في الميناء او الطائرة في المطار .

مكتبة عبد الوهاب

د - ركاب السفن والطائرات التي ترسو وتهبط في موانيء او مطارات المملكة الذين تسمح لهم السلطات المختصة النزول او البقاء مؤقتاً « مدة بقاء السفينة في الميناء او الطائرة في المطار على ان لا تتجاوز المدة اسبوعاً » .

وعلى ربانة السفن والطائرات قبل الرحيل ابلاغ موظفي الحدود عن تخلف اي راكب غادر السفينة او الطائرة وتسليمها جواز سفره ، واذا لم يكتشف امره الا بعد الرحيل وجب عليهم ان يبلغوا تلك السلطات هويته برقيا وان يرسلوا بأسرع الوسائل وثائق سفره من اول ميناء او مطار يصلون اليه .

هـ - رعايا الدول المجاورة لاراضي المملكة فيما يتعلق بدخول مناطق الحدود المتاخمة لتلك الدول بشرط الحصول على اجازة خاصة تدعى اجازة الحدود في نطاق الاحكام المنصوص عنها في الاتفاقات المعقودة لهذا الشأن مع تلك الدول .

و - الحفيين بموجب اتفاقات دولية تكون المملكة طرفاً فيها وذلك في حدود تلك الاتفاقات .

ز - من كان في خدمة القوات المسلحة الاردنية .

ح - من يرى الوزير اعفاؤه لاعتبارات خاصة بالمجاملات الدولية او الانسانية او حتى اللجوء السياسي او مراعاة لبدء المعاملة بالمثل :

المادة ٣٥ - يعنى من رسم الإقامة :

أ - الاجانب الذين يعملون مرضيين وممرضات في المستشفيات الحكومية .

ب - الطلاب المقبولين في المدارس والمعاهد والجامعة الاردنية .

ج - الخبراء الفنيون الذين تستقدمهم حكومة المملكة .

د - رعايا الدول العربية على اساس المعاملة بالمثل .

الفصل الخامس

الجزاءات والمخالفات

المادة ٣٦ - كل من دخل المملكة خلافاً للمادتين الرابعة والخامسة من هذا القانون يلقي القبض عليه دون مذكرة ويودع للحاكم الاداري الذي له ان يأمر بابعاده او ان يوصي الوزير بمنحه اذناً بالإقامة او ان يحيله الى قاضي الصلح وعند ادائه من قبل المحكمة يعاقب بالسجن من شهر الى ستة اشهر او بالغرامة من عشرة دنائير الى خمسين ديناراً او بكلاً العقوبتين .

المادة ٣٧ - للحاكم الاداري المختص بعد صدور قرار المحكمة بحق الاجنبي ان يأمر بابعاده عن المملكة او ان يوصي الوزير بمنحه اذناً للإقامة :

المادة ٣٨ - اذا نزل ملاحو السفن او الطائرات او سائقو السيارات ووسائل النقل الاخرى الى المملكة اشخاصاً في غير الموانئ والمطارات ونقاط الحدود المينة او ساعدوا على دخول اشخاص لا يحملون جوازات سفر قانونية او وثائق مؤخر عليها بالدخول يعاقبون بالسجن من شهر الى ستة اشهر او بالغرامة من عشرة دنائير الى خمسين ديناراً او بكلاً العقوبتين .

اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير ولا تزيد عن الخمسين ديناراً او بكلاً العقوبتين وللوزير او من يفوضه الحق في تكليف ملاحو السفن والطائرات وسائقي السيارات ووسائل النقل الاخرى ان يعيدوا الاشخاص الذين ادخلوهم بطريقة غير مشروعة بالواسطة عنها التي دخلوا بها او على نفقتهم الخاصة الى الجهة التي قدموا منها .

المادة ٣٤ - كل اجنبي لم يتقدم بطلب تجديد اذنه اقامته خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يفرم بضغف رسم الإقامة بالإضافة الى مبلغ دينارين عن كل شهر من اشهر التجاوز .

المادة ٣٥ - كل شركة او صاحب عمل يستخدم اجنبياً لا يحمل اذنه اقامة يفرم خمسين ديناراً ولا يشمل ذلك الخبراء الذين تستقدمهم الشركات العاملة في المملكة بقصد الاستشارة الفنية على ان لا تزيد مدة اقامتهم عن ثلاثة اشهر وشريطة الحصول على موافقة مسبقة من المديرية قبل قدومهم .

المادة ٣٦ - اية مخالفة لاحكام هذا القانون لم ينص عليها بعقوبة خاصة يعاقب مرتكبها بالسجن من اسبوع الى شهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنائير او بكلاً العقوبتين .

المادة ٣٧ - للوزير بتسيب من المدير حق ابعاد الاجانب وله ان يأمر بتوقيف من تقرر ابعاده مؤقتاً حتى تتم اجراءات الابعاد ولا يسمح للاجنبي الذي سبق ابعاده بالعودة الى اراضي المملكة الا باذن خاص من الوزير .

المادة ٣٨ - للوزير الحق بمصادرة الكفالات المنصوص عنها في المادة (٢٧) اذا ارتكبت اية مخالفة لاحكامها .

المادة ٣٩ - للوزير ان يفوض كسب او بعض اختصاصاته المنصوص عليها في هذا القانون لأي من الموظفين المختصين .

المادة ٤٠ - لمجلس الوزراء اصدار أية أنظمة لغايات تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤١ - يلغى هذا القانون قانون الاجانب لسنة ١٩٢٧ وتعديلاته واي تشريع آخر الى المدى الذي يعارض فيه مع احكامه .

المادة ٤٢ - رئيس الوزراء ووزراء الداخلية والعدل والاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٧ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (٣)
بشأن القانون المؤقت رقم ٩٧٢ لسنة ١٩٧٢

السيد ميرزا

أقترح تأجيل النظر به .

دولة الرئيس

ألمس رغبة من بعض الاعضاء الكرام بتأجيل
النظر به فهل توافقون ؟

الجميع : موافقون .

*

دولة الرئيس ، حضرات الاعضاء

يقتضي الواجب كعضو في السلطة التشريعية
أن أتقدم بالشكر الى حضرة صاحب الجلالة الملك
المعظم لموقفه الكريم المؤيد للدستور والشرعية . أثناء
الجدل الذي جرى حول هذا الموضوع كما أقدم
الشكر الى الحكومة ورئيسي مجلسي الاعيان والنواب
وحضرات النواب الذين ساهموا في صيانة الدستور
والحفاظة على وجوده .

ولا أود أن أجعل من هذا الموضوع سادة
للتقاش في هذه الجلسة ولكن أوجه ملامي الى الذين
أثاروا هذا الموضوع .

ان الجدل في الدستور هو حق للامة وليس
للافراد ولا للهيئات وليس هناك أمة تقدر معنى
الحياة الدستورية تقبل التعرض الى الدستور أو تقبل
أن يكون موضوعاً للنقاش والجدل على أسس حزبية
أو عقائدية . وبالنظر لخطورة مثل هذا الجدل في
الايوساط الشعبية على مختلف طبقاته ، نرجو من
الحكومة أن تحول دون تكراره في المستقبل واقترح
ارسال برقية شكر بهذا المعنى الى جلالة الملك .

دولة الرئيس

هل يوافق المجلس ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس الوزراء

سيدي بالنسبة الى الحديث الذي وجهه معالي
العين الزميل لا يسع الحكومة الا أن تنضم بكل فخر
واعتراف الى هذا المجلس الكريم بتوجيه الشكر وتوجيه
الامتنان والولاء الى حامي الدستور جلالة الملك المعظم
مؤكدين تحت قبة مجلس الامة بأن من مفاخر هذا
البلد الحياة الديمقراطية التي يراها جلالة الحسين
ويقتديها مجلس الامة ويتمسك بها كل مواطن انطلاقاً
من قوله تعالى : « وأمرهم شورى بينهم » .

دولة الرئيس

أقترح أن تؤلف لجنة من اثنين أو ثلاثة مع
جمعة بك وعبد الله بك التل وعلي بك الهنداوي .

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة

السيد الرئيس

انتهت اجنات جلسة اليوم وفيما بعد ساعين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

وارفع الجلسة

(وانتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

سعيد الحقي

امين عام مجلس الامة

هاني خبـر

هكذا من لاصح